الأمم المتحدة

A/HRC/11/27*

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل**

المكسيك

---

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية

** يعمّم مرفق هذا التقرير كما ورد.

(A) GE.09-16319 120110 180110

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
	مقدمة	١-٤	٣
أولاً -	موجز مداولات عملية الاستعراض	٥-٩٢	٣
	ألف- عرض مقدم من الدولة موضوع الاستعراض	٥-٢١	٣
	باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض	٢٢-٩٢	٧
ثانياً -	الاستنتاجات و/أو التوصيات	٩٣-٩٥	٢٧
ثالثاً -	الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض	٩٦-٩٧	٣٧
	المرفق		
	تشكيلة الوفد		٣٨

مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الرابعة في الفترة من ٢ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأُجري الاستعراض المتعلق بالمكسيك في الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وترأس وفد المكسيك معالي السيد فرناندو غوميز - مونت، وزير الداخلية. واعتمد الفريق العامل، في جلسته المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، هذا التقرير المتعلق بالمكسيك.

٢- ولتيسير استعراض حالة حقوق الإنسان في المكسيك، اختار مجلس حقوق الإنسان، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مجموعة مقررين (المجموعة الثلاثية) ينتمون إلى البلدان التالية: نيكاراغوا وباكستان وجنوب أفريقيا.

٣- وعملاً بالفقرة ١٥ من مرفق القرار ٥/١، صدرت الوثائق التالية لاستعراض حالة حقوق الإنسان في المكسيك:

(أ) تقرير وطني/عرض خطي مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) (A/HRC/WG..6/4/MEX/1)؛

(ب) تجميع أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عملاً بالفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG..6/4/MEX/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية عملاً بالفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG..6/4/MEX/3).

٤- وأحيلت إلى المكسيك، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها مسبقاً الجمهورية التشيكية والدانمرك وألمانيا وليختنشتاين وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. وهذه الأسئلة متاحة على الموقع الشبكي الخارجي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض مقدم من الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة الثالثة عشرة للفريق العامل، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، عرض وزير داخلية المكسيك التقرير الوطني. وأوضح أن المكسيك تشارك في الاستعراض الدوري الشامل من منطلق إيمانها بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها التزام لا يجوز التنصل منه وحتمية

أخلاقية عالمية وأن التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان أداة بالغة القيمة لتعزيز التغييرات الهيكلية الداخلية.

٦- وأشار إلى أن المشرعين ومسؤولي الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان حاضرون في القاعة، كما أن المنظمات غير الحكومية المكسيكية حاضرة في القاعة. وسلم بأنه ما زالت هناك تحديات يتعين التصدي لها، وهي تتمثل بصفة رئيسية فيما يلي: تدعيم سيادة القانون، لكي تكون المؤسسات المعنية بالأمن والعدالة قادرة تماماً على حماية جميع المواطنين، ولكي يجري إعمال حقوق الإنسان في سياق حكم ديمقراطي حقيقي؛ والتغلب على أوجه عدم المساواة التي يتسم بها المجتمع المكسيكي، وبصفة خاصة عن طريق الحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع.

٧- وقال إن توطيد الديمقراطية في المكسيك أحدث تحولاً عميقاً في المؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية، أسفر عن فصل فعلي بين السلطات، وشبكة واسعة النطاق من الهيئات العامة لحقوق الإنسان، ومجتمع مدني أشد فعالية وتشاركا، وتدعيم ومواءمة الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتعاون التام مع الآليات الدولية المعنية بفحص حالة حقوق الإنسان والانفتاح على هذه الآليات.

٨- وتشكل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بموجب الدستور، قانوناً أسمى يعلو على القوانين الاتحادية والمحلية، وبالتالي يمكن الاحتجاج بها أمام المحاكم. وتواجه المكسيك تحديات في تحقيق الاتساق التشريعي على مستوى الولايات.

٩- وينظر الكونغرس الآن في عدة مشاريع قوانين لتجسيد مفهوم حقوق الإنسان تجسيداً كاملاً في الدستور.

١٠- وقد استحدثت المكسيك وعززت عدداً كبيراً من المؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان والسياسات العامة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وشبكة المؤسسات المحلية لحقوق الإنسان. ولدى المكسيك برنامج وطني لحقوق الإنسان يشكل الدليل التوجيهي الأساسي لتعزيز سياسة شاملة للدولة بشأن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة السياسات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي آلية دائمة للحوار بين الحكومة الاتحادية والمنظمات غير الحكومية، عززت الإصلاحات التشريعية ذات الصلة.

١١- وأصبح التعاون الدائم مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان عاملاً رئيسياً في تعزيز التشريعات والمؤسسات الوطنية والسياسات العامة.

١٢- ويرتكز التقرير المقدم من المكسيك على افتراض أن الفساد وانعدام الأمن العام والإفلات من العقاب تشكل تهديداً لحقوق الإنسان. وقد أودت الجريمة المنظمة بحياة مواطنين وصحفيين ومدعين عامين وضباط شرطة وأفراد في القوات المسلحة. وتمارس الجماعات

الإجرامية الخطف والابتزاز والعنف، كما تمارس الادعاء على المؤسسات بالفساد، مما يؤدي إلى إضعافها، وانتهاك حقوق المكسيكيين. ويأتي أكبر تهديد من الجريمة المنظمة. ومن ثم، فإن النضال لضمان سيادة القانون والنظام في المكسيك هو أساساً نضال لصون الحريات والحقوق الأساسية لجميع المواطنين. وقد شن المجرمون، في بعض مناطق البلد، عدواناً شاملاً ضد المجتمع، فاقت متطلبات مواجهته القدرات اللوجستية والقتالية لبعض السلطات المدنية. وترى الإدارة الحالية أن من الضروري أن تشارك القوات المسلحة في دعم السلطات المدنية التي تواجه الجريمة المنظمة. والخدمات المقدمة من القوات المسلحة في هذا الصدد بالغة القيمة وموضع تقدير من المجتمع المكسيكي ومتوافقة مع الإطار الدستوري. ونشر القوات المسلحة إجراء مساعد، لا يتم إلا بناء على طلب السلطات المدنية، ومؤقت الطابع بشكل قطعي. وقال الوفد إنه على دراية بالشواغل المتعلقة بالادعاءات الخاصة بارتكاب أفراد في القوات المسلحة انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء أداء مهام صون الأمن العام، وبالشواغل المتعلقة بأداء القضاء العسكري في المكسيك، ولكنه أكد مجدداً التزام قوات الأمن المشاركة في مكافحة الجريمة المنظمة بالاحترام التام لكل حقوق الإنسان المكفولة لجميع المواطنين.

١٣- ويؤدي كل من القضاء والرقابة الدائمة من جانب مؤسسات حقوق الإنسان ووسائط الإعلام والرأي العام دوراً رئيسياً في ضمان التحقيق في الانتهاكات المدعى حدوثها لحقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها. ويتضمن البرنامج الوطني لحقوق الإنسان التزام القوات المسلحة بتعزيز الإصلاحات في مجال المقاضاة وإقامة العدل أمام المحاكم العسكرية وفقاً لالتزامات المكسيك الدولية. ولدى وزارة العدل وحدات متخصصة في تلقي الشكاوى والتوصيات المقدمة من الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان ومعالجتها من خلال الإجراءات الإدارية والجنائية، بما في ذلك إجراءات الإنصاف. وتتطلب المواءمة التامة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان زيادة تنظيم قوات الأمن ورفع كفاءتها المهنية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام المشروع والمتناسب للقوة في مكافحة الجريمة المنظمة. ونتيجة للأحداث التي وقعت في أتينكو، تنظر المحكمة العليا في اعتماد المعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة من جانب أجهزة الأمن.

١٤- وسلط الوفد الضوء على العملية التي استهلتها الحكومة لإحداث تحول عميق في نظام العدالة الجنائية بغية تحقيق هدفين: إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز قدرات الدولة على ملاحقة مرتكبي الجرائم، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٨، أفضى إصلاح الأمن العام ونظام العدالة الجنائية إلى إنشاء نظام اتهامي وتعزيز: ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، وافتراض البراءة، والاحترام التام لحقوق الضحايا، والحماية الفعالة من الإساءات التي ترتكبها السلطات. ويعزز الإصلاح، المتسق مع اتفاقية باليرمو، قدرات الدولة على التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، مع ضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان.

١٥- وقد حدث، في الأعوام الأخير، تحسن مهم فيما يتعلق بالحصول على المعلومات العامة ورفع العقوبة عن جرائم الصحافة. وقال الوفد إنه يشارك فيما أعرب عنه من شواغل بخصوص أمن الصحفيين، وشدد على أن العنف الذي يهدد الصحفيين ومقدمي المعلومات مصدره المنظمات الإجرامية. وقد تقدمت السلطة التنفيذية الاتحادية تواً بمشروع قانون إلى الكونغرس لجعل الهجمات ضد الصحفيين جريمة اتحادية.

١٦- ومكافحة التعذيب أولوية اتحادية. ويحظر الدستور التعذيب، وقد سنت تشريعات وطنية واتحادية مماثلة. ومع ذلك، يلزم أن تحقق المكسيك اتساق قوانينها المناهضة للتعذيب في جميع أرجاء البلد، وأن تنفذ بروتوكول اسطنبول في جميع الولايات، وأن تعمل، مع جهات من بينها المجتمع المدني، على إنشاء سجل وطني للادعاءات المتعلقة بالتعذيب.

١٧- ويحظر الدستور جميع أشكال التمييز، ولدى المكسيك قانون اتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه ومجلس وطني لمنع التمييز في هذا الصدد. ويشكل التمييز ضد المرأة، وبصفة خاصة إذا انطوى على العنف، شاغلاً رئيسياً وأولوية عالية، وتدرك المكسيك التحديات الهائلة في هذا المجال. وقد قامت معظم الولايات بمواءمة قوانينها مع القانون العام بشأن إفساح المجال أمام المرأة لتعيش حياة خالية من العنف، ولديها نظام على مستوى الولايات لمناهضة العنف. كما وضعت المكسيك سياسات عامة لدعم المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون العام بشأن المساواة بين المرأة والرجل يعزز تمكين المرأة على المستوى الاتحادي في كل من المجالين العام والخاص. وقد استهل مكتب المدعي الخاص الاتحادي المعني بالنظر في جرائم العنف ضد النساء والاتجار بالأشخاص عدة تحقيقات. ووضعت برامج لتدريب العاملين في القضاء وإذكاء وعيهم. وأعرب كثيرون عن سخط خاص فيما يتعلق بقتل النساء، ولاسيما الحالات التي حدثت في مدينة سيوداد خواريث بولاية تشيهواهوا. وستعمل مؤسسات الدولة مع المجتمع المدني على التصدي بشكل تام لهذه الجرائم ومنع حدوثها. ويجري بذل جهود مهمة، على المستوى الوطني وفيما يتصل بحالة مدينة سيوداد خواريث، لتعزيز التشريعات وتدعيم المؤسسات والميزانيات.

١٨- وفيما يتعلق بجماعات محددة، اتخذت الحكومة الاتحادية خطوات هامة في التحول من نهج الرعاية إلى نهج قائم على الحقوق. ويتعين توفير الخدمات الصحية لجميع الأطفال في المكسيك، وضمان عدم تعرضهم للتعذيب، وتزويدهم بفرص متساوية، من خلال برامج الأطفال المشتركة بين المؤسسات والشاملة، التي تركز على بناء القدرات وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. وفي السنوات الأخيرة، أنشئ نظام لقضاء الأحداث، ويجري تنفيذه على الرغم من وجود بعض الصعوبات.

١٩- ويعترف في الدستور بكل من التركيب المتعدد الأعراق للبلد وحقوق الشعوب الأصلية. ويعيش ١٠ في المائة من سكان المكسيك، البالغ عددهم ١٠٦ ملايين نسمة، في مجتمعات الشعوب الأصلية ويعاني كثيرون منهم من الفقر. ويجري تنفيذ مجموعة منوعة من

البرامج للتغلب على هذه الحالة من خلال اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية. ولغات الشعوب الأصلية، البالغ عددها ٦٨ لغة، معترف بها في القانون العام لسنة ٢٠٠٣ بشأن الحقوق اللغوية للشعوب الأصلية، ولها بالتالي ذات المكانة التي تحظى بها اللغة الإسبانية. وقد أنشئ المعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٥ من أجل إعداد المواد التعليمية، وتعزيز التعليم الأساسي والمهني للمعلمين، وتعزيز تدريس لغات الشعوب الأصلية. ومع ذلك، فإن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في تحقيق وصول الشعوب الأصلية بشكل كامل إلى التعليم الإلزامي والثنائي اللغة والمشترك بين الثقافات. وتقوم الحكومة الاتحادية بإنشاء جامعات مشتركة بين الثقافات في عدة ولايات. وقد أقرت المكسيك بالتحدي المتمثل في احترام حق الشعوب الأصلية في الوصول إلى العدالة، وهي تكفل وجود محامي دفاع ومترجمين شفويين ومترجمين تحريريين معتمدين في جميع الدعاوى والقضايا التي يوجد فيها أفراد من الشعوب الأصلية.

٢٠- وقد وضعت المكسيك سياسة خارجية تهدف إلى حماية حقوق المكسيكيين الذين يعيشون في الخارج. ويتعين على المكسيك أن تكفل الاتساق بين المعاملة العادلة المنشودة للمكسيكيين الذين يعيشون في الخارج والمعاملة التي يلقاها المهاجرون الأجانب في المكسيك. وبناء على ذلك، تم في تموز/يوليه ٢٠٠٨ نزع الصفة الجرمية عن الهجرة غير الموثقة.

٢١- وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، سلطت المكسيك الضوء على قيام الحكومة الاتحادية بإطلاق استراتيجية العيش على نحو أفضل، تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقق المكسيك هذه الأهداف، كما أنها وضعت أهدافاً إضافية، حسبما يظهر في الخطة الإنمائية الوطنية الحالية.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

٢٢- خلال الحوار التفاعلي، أدلى ٥٦ وفداً ببيانات. وهناك بيانات إضافية لم يتسن الإدلاء بها خلال الحوار التفاعلي بسبب ضيق الوقت، وستُنشر أيضا، عند توفرها، على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل*. وشكرت وفود عديدة المكسيك على عرضها الشامل وعلى جودة تقريرها الوطني، الذي أعد بالتشاور مع المجتمع المدني. ووجهت التهنئة إلى المكسيك على تعاونها التام مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة تصديقها على جميع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، وإصدارها دعوة دائمة لزيارة البلد إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، واعترافها باختصاص الهيئات المعنية بتلقي الشكاوى. كما حظيت بترحيب خاص مساهمتها الإيجابية في عمل مجلس حقوق الإنسان وعملية بناء المؤسسات.

* ألبانيا وأستراليا والبوسنة والهرسك والجمهورية التشيكية واليونان ولبنان وليختنشتاين وسلوفينيا.

٢٣- ورحبت البرازيل بإلغاء عقوبة الإعدام في عام ٢٠٠٥. وشددت على التحديات الضخمة التي تواجهها المكسيك، مثل القضاء على التفاوتات الاجتماعية والإقليمية، وأضافت قائلة إن نسبة كبيرة من السكان المكسيكيين ما زالت تعيش في فقر، وهذا وضع يؤثر تأثيراً بالغاً على السكان الأصليين والمعوقين والفئات الضعيفة الأخرى. وأوصت البرازيل بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) النظر في السحب التدريجي لتحفظاتها على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ (ب) وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر؛ (ج) وتحقيق الاتساق بين التشريعات الوطنية والإقليمية من أجل تفادي الممارسات التمييزية ضد النساء والشعوب الأصلية.

٢٤- واستفسرت الجزائر عن الأحكام القانونية التي تحمي حرية الدين أو المعتقد. وأعربت عن تقديرها لإنجازات المكسيك في مجال الحد من الفقر ولكنها أبدت قلقها لأن معظم الفقراء ينتمون إلى مجتمعات الشعوب الأصلية. وأوصت الجزائر المكسيك بأن: (أ) تولي اهتماماً خاصاً لمجتمعات الشعوب الأصلية في استراتيجياتها للحد من الفقر ومكافحة الفقر المدقع. وفي معرض الإشارة إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها في عام ٢٠٠٦ لجنة حقوق الطفل ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أوصت الجزائر المكسيك بأن: (ب) تتخذ تدابير فعالة لإنهاء العنف الأسري واستغلال الأطفال. كما أوصت الجزائر بأن تقوم المكسيك بما يلي: (ج) ضمان الحصول الفعلي لجميع الأطفال على التعليم، وبصفة خاصة الأطفال المهاجرين وأطفال السكان الأصليين، واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة إقصائهم عن النظام التعليمي؛ (د) واتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان التطبيق الفعال للقانون الاتحادي لمنع التعذيب والمعاقبة عليه.

٢٥- وأحاط المغرب علماً مع الارتياح بالمراجعة الحالية للدستور بغية تضمينه المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ورحب بجهود الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية، ولا سيما الميزانية الضخمة المخصصة لهذا الغرض. وأوصى بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) مواصلة العمل على تحقيق التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ (ب) ومواصلة الإصلاحات المستهلة لضمان التمتع الكامل لمواطنيها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبصفة خاصة مواءمة التشريعات المحلية مع الالتزامات الدولية.

٢٦- وسلطت إسبانيا الضوء على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٠ والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وأوصت بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) استكمال جهودها المؤسسية الرامية إلى ضمان إضفاء صفة دستورية على المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تعتمدها، وتطبيق هذه المعايير باعتبارها القانون الأعلى في إجراءات المحاكم؛ (ب) ومواءمة القوانين الاتحادية وقوانين الولايات مع الصكوك الدولية بغية كفالة الحماية والضمانات المتكافئة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. واستفسرت إسبانيا عما إذا كانت تتوافر للأفراد سبل فعالة للانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان التي

يرتكبها العسكريون، وعما إذا كانت الإجراءات الداخلية لمختلف قوات الشرطة قد اعتمدت مدونة قواعد سلوك موظفي إنفاذ القانون المدرجة في المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، وفقاً لما أوصى به مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك.

٢٧- وطلبت مصر أن تقدم المكسيك معلومات مفصلة عن جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق العاملين المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الداخلي، وعن التحديات التي تواجه هذه الجهود. كما استفسرت مصر عن وجهات نظر الوفد فيما يتعلق بحالة التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وعن الأسباب التي يرى أنها وراء تأخر بلدان كثيرة في التصديق على هذه الاتفاقية.

٢٨- ورحبت البحرين بإنشاء معهد وطني للمرأة من أجل تقييم وتنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وبإنشاء البرنامج الوطني لحقوق الإنسان. وأثنت على دور الحكومة في تشجيع التعليم من خلال توفير التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، وعلى الجهود المبذولة للنهوض بحقوق الأطفال والمراهقين، بما في ذلك حقهم في حياة كريمة. ورحبت البحرين بالتدابير المتخذة لتحسين نظام العدالة الجنائية وطلبت مزيدا من المعلومات عن التقدم والتحديات في هذا الصدد. كما استفسرت عن الجهود التي تبذلها المكسيك لوضع خطط واستراتيجيات لإرساء ثقافة مساواة بين الرجل والمرأة.

٢٩- وأوصت أذربيجان بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) إدراج أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على نحو فعال في التشريعات الوطنية؛ (ب) والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب حالات تعذيب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على يد أفراد الشرطة والقوات المسلحة والأمن، ووضع نهاية لمناخ الإفلات من العقاب؛ (ج) واتخاذ تدابير فعّالة لمكافحة العنف والتمييز ضد النساء، بما في ذلك حالات الاغتيال والاختفاء؛ (د) وزيادة جهودها الرامية إلى تحسين النظام برمته فيما يتعلق بالشعوب الأصلية؛ (هـ) والتحقيق في حالات الهجمات ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ (و) وبذل مزيد من الجهود وتخصيص مزيد من الموارد المالية للقضاء على الفقر والمعدلات المرتفعة للوفيات وسوء التغذية، وبصفة خاصة في المناطق الريفية وبين الشعوب الأصلية.

٣٠- وأشارت كوبا إلى أن الفساد والعنف، وبصفة خاصة العنف المتصل بالاتجار بالمخدرات والعنف ضد المرأة، من بين أكبر العقبات التي تعترض سبيل التمتع الكامل بحقوق الإنسان في المكسيك. ويشكل الحد من الفقر وإعادة توزيع الثروة على نحو عادل بين مختلف شرائح المجتمع والمناطق الجغرافية تحديين هائلين آخرين. وأوصت كوبا بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) التحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان من جانب موظفي إنفاذ القانون في مختلف أرجاء البلد ومنع الإفلات من العقاب في هذه الحالات؛ (ب) ومضاعفة الجهود في

مجال مكافحة الفساد على جميع المستويات؛ (ج) وبذل كل ما يمكنها من جهود للتقليل إلى أدنى حد من التفاوتات في الدخل بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق الجغرافية.

٣١- وأحاطت أوزبكستان علماً بقلق هيئات المعاهدات إزاء ممارسة الاحتجاز التعسفي في المكسيك والاستخدام المفرط للقوة من جانب موظفي إنفاذ القانون أثناء الاضطرابات التي حدثت في بعض المدن في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وطبقاً لما أوردته هيئات معاهدات الأمم المتحدة، فإن المهاجرين المطرودين من المكسيك يواجهون صعوبات في الوصول إلى العدالة. وأوصت أوزبكستان بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ممارسة التعذيب وذلك بوسائل منها ضمان التحقيق المناسب التوقيت والفعال والحيادي في جميع الادعاءات المتعلقة بحدوث تعذيب؛ (ب) والتحقيق في جميع الادعاءات الخاصة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين أثناء عمليات الشرطة، وضمان تقديم مرتكبيها إلى العدالة ومعاقبتهم حسب الأصول: (ج) واتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بوسائل من بينها، على وجه الخصوص، ضمان وصولهم إلى العدالة.

٣٢- وأشارت بيلاروس إلى البرنامج الوطني لحقوق الإنسان وما تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من رصد مستقل لحالة حقوق الإنسان. وأوصت بيلاروس المكسيك، في معرض إحاطتها علماً بالجهود التي تم بذلها فعلاً، بأن: (أ) تواصل تطوير وضمان تنفيذ سياسة فعالة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وشددت بيلاروس على الأهمية التي تعلقها المكسيك على ضمان حقوق المرأة والطفل. وقالت إنه تجري زيادة معدل الحصول على التعليم على جميع المستويات. وأوصت بيلاروس المكسيك بأن: (ب) تواصل الجهود المبذولة للقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال. وفي معرض الترحيب باعتماد قانون بشأن منع الاتجار بالأشخاص، أوصت بيلاروس المكسيك بأن: (ج) تتخذ التدابير اللازمة لتجريم الاتجار بالأشخاص في جميع أرجاء الاتحاد وتعزز قاعدة الموارد الضرورية لحماية الضحايا.

٣٣- وأشارت البرتغال إلى أن تعريف الجريمة المنظمة يتيح اتهام أعضاء الحركات الاجتماعية بالانتماء إلى جماعات الجريمة المنظمة، وأوصت المكسيك بأن: (أ) تضع تعريفاً للجريمة المنظمة متسقاً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي معرض الإشارة إلى أنه لم يتحقق بعد المنع التام للتعذيب في جميع أرجاء البلد، أوصت البرتغال المكسيك بما يلي: (ب) التطبيق الفعال للقانون الاتحادي لمنع التعذيب والمعاقبة عليه؛ (ج) ومتابعة توصيات لجنة مناهضة التعذيب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتخويل المحاكم المدنية سلطة الفصل في الجرائم التي يرتكبها أفراد عسكريون ضد حقوق الإنسان، لا سيما التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حتى عندما يُزعم أنها مرتبطة بدواعي الخدمة. وإذ أعربت البرتغال عن قلقها إزاء ما أوردته التقارير عن تجاوزات موظفي إنفاذ القانون في السجون وانتهاكاتهم لحقوق الإنسان، فإنها أوصت المكسيك بأن: (د) تحقق

بشكل كامل في هذه التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان وتكفل معاقبة مرتكبيها حسب الأصول. ورحبت البرتغال بالاتفاق الذي وقع مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وأوصت المكسيك بأن: (هـ) تواصل وضع تدابير لتحسين الأحوال في السجون وتدريب موظفي السجون.

٣٤- وأحاطت بوليفيا علماً بأن المكسيك وضعت، في عام ٢٠٠٨، استراتيجية لمكافحة التفاوت الاقتصادي والفقر. واستفسرت عن الإجراءات المتخذة بشأن هذه المسألة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، وعما إذا كان يجري إدراج المبادئ التي ينص عليها إعلان حقوق الشعوب الأصلية في القانون المحلي. وأوصت بوليفيا المكسيك بما يلي: (أ) اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق اتساق القوانين الاتحادية وقوانين الولايات مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها؛ (ب) واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، لاسيما الانتهاكات التي تمس النساء والسكان الأصليين؛ (ج) واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حق الشعوب الأصلية في أن تستشار، وفقاً للالتزامات الناشئة عن التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية.

٣٥- ورحبت أوكرانيا بتعزيز التشريعات المتعلقة بمكافحة التمييز وبتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي معرض الإشارة إلى أن القلق الشديد إزاء عمليات اغتيال النساء لم يبدد بعد، أوصت أوكرانيا بضمان التحقيق الفعال في هذه الجرائم والمعاقبة عليها واتخاذ تدابير إضافية لمكافحة هذه الظاهرة ولإذكاء الوعي بهذا التهديد. وقالت إنه جرى إنشاء آليات مدنية لرصد الإجراءات الحكومية للتصدي لانعدام الأمن العام والجريمة المنظمة، وكذلك آليات للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب موظفي الشرطة وللمعاقبة على هذه الانتهاكات. واستفسرت أوكرانيا عما إذا كانت المكسيك قد أجرت تقييماً لكفاءة هذه الآليات وتأثيرها على حماية حقوق الإنسان في سياق أنشطة الشرطة.

٣٦- وأثنت إندونيسيا على المكسيك لقيامها بتعزيز حقوق النساء والشعوب الأصلية من خلال الإصلاح التشريعي ولاستراتيجيتها الوطنية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك البرنامج الوطني لحقوق الإنسان. وأشارت إندونيسيا إلى الشواغل التي أعربت عنها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بخصوص العنف الواسع الانتشار والمنهجي ضد المرأة واستفسرت عما إذا كانت المكسيك تعتزم اعتماد أية سياسات أو تدابير جديدة في المستقبل القريب للتصدي لهذه المسألة. وأوصت إندونيسيا المكسيك بمواصلة تعزيز مساعيها الرامية إلى استئصال حالات العنف ضد النساء واستغلال الأطفال والتصدي لهذه الحالات.

٣٧- وشددت باكستان على أن المكسيك عدلت دستورها بغية تضمينه المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، وحظر جميع أشكال التمييز، وإصلاح

نظام قضاء الأحداث، وكفالة الحق في المعلومات، وإصلاح نظام الأمن العام والعدالة الجنائية. ورحبت باكستان بالبرنامج الوطني لحقوق الإنسان وبالوحدات الخاصة لحقوق الإنسان التي أنشئت في شتى الكيانات الحكومية. وأوصت باكستان المكسيك بما يلي: (أ) مواجهة التمييز والعنف ضد النساء، من خلال التثقيف والتشريعات المحددة، في القطاعين العام والخاص على السواء؛ (ب) ووضع برامج إيجابية للنهوض بالمستويات المعيشية للنساء وضمان وجودهن في مناصب صنع القرار؛ (ج) وضمان الإعمال التام لحقوق المهاجرين على أراضيها من خلال سن التشريعات وتوفير التدريب للموظفين المعنيين؛ (د) والتصدي لمشاكل أطفال الشوارع عن طريق توفير حماية الدولة والتدريب المهني لهم؛ (هـ) واتخاذ إجراءات حازمة للقضاء على الفساد والإفلات من العقاب في الفروع القضائية والأمنية والتنفيذية؛ (و) ودعوة المقررين الخاصين المعنيين إلى زيارة المكسيك وإعداد التوصيات اللازمة لتحسين وضع مجتمعات الشعوب الأصلية، وفقاً لالتزاماتها والصكوك الدولية ذات الصلة.

٣٨- وقالت هولندا إنها مسرورة للإصلاح الذي أجري للنظام القضائي في عام ٢٠٠٨ وللجهود الهائلة المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة. وأوصت هولندا المكسيك بأن: (أ) تحقق اتساق قوانين الولايات والتشريعات الاتحادية مع القانون العام بشأن إفساح المجال أمام المرأة لتعيش حياة خالية من العنف. وإذ أعربت عن قلقها لاستمرار وقوع الصحفيين ضحايا للاعتداءات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فإنها أوصت المكسيك بأن: (ب) تنشئ الإطار القانوني الملائم الذي يتيح لمكتب المدعي الخاص المعني بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضد الصحفيين التحقيق وتوجيه الاتهام إلى مرتكبي الجرائم. ولاحظت هولندا وجود تركز للرقابة على وسائط الإعلام في أيدي بضعة أفراد أو مجموعات من شركات الأعمال التجارية، وأوصت المكسيك بأن: (ج) تراجع تشريعاتها التي تحكم الإذاعة والتلفزة والاتصال، وتتابع أمر المحكمة العليا الذي يقضي بتقديم مبادرة تشريعية لوضع إطار قانوني جديد يسمح بالتنوع في وسائط الإعلام.

٣٩- وقالت السويد إنها لا تزال قلقة إزاء العنف الواسع الانتشار والمنهجي ضد المرأة، بما في ذلك حالات الاختفاء والعنف الأسري. وأوصت السويد المكسيك بأن: (أ) تواصل جهودها وتنفذ جميع التدابير الضرورية بغية التصدي لمشكلة العنف ضد المرأة. وأعربت السويد عن قلقها إزاء التقدير الذي أجرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والذي يبين أن ٩٩ في المائة من جميع الجرائم في المكسيك لا يتم كشف ملابساتها وأشارت إلى العدد الكبير لحالات قتل الصحفيين والاعتداء عليهم التي لم تُكشف ملابساتها. وأوصت السويد المكسيك بأن: (ب) تواصل جهودها وتتخذ جميع التدابير اللازمة لوضع نهاية للإفلات من العقاب، وذلك أيضاً فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. وفي معرض الإشارة إلى الشواغل التي أعربت عنها لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٦ بخصوص الاستخدام الواسع النطاق للعقاب البدني في الأسر والمدارس والمؤسسات الأخرى، أوصت السويد المكسيك

بأن: (ج) تتخذ التدابير اللازمة لضمان الحماية الكاملة للأطفال منن العقاب البدني وغيره من ضروب العنف أو الاستغلال.

٤٠- ولاحظت المملكة المتحدة أن معظم الحقوق تحظى عموماً بالاحترام في الواقع العملي. وفي معرض الإشارة إلى أن البرنامج الوطني لحقوق الإنسان موجه إلى المؤسسات الاتحادية فقط، طلبت من المكسيك تقديم تعهد بضمان التنفيذ الشامل لالتزاماتها على مستوى الولايات ومستوى البلديات. وأشارت المملكة المتحدة إلى القلق الذي أعربت عنه لجنة مناهضة التعذيب بخصوص استخدام التعذيب في التحقيقات الجنائية، وحثت على أن تجرى أمام محاكم مدنية المحاكمة على جميع حالات التعذيب التي يرتكبها أفراد عسكريون ضد المدنيين. وشددت على أنه تم تحديد المكسيك ضمن أخطر ثلاثة بلدان على الصحفيين وأيدت النتائج التي توصلت إليها بعثتا منظمتين دوليتين غير حكوميتين في عام ٢٠٠٨ ومفادها أنه يلزم أن نعطي الحكومة أولوية لمعالجة هذه المسألة. وأوصت بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) بذل جهود متضافرة للتصدي للإفلات من العقاب في جميع أرجاء البلد؛ (ب) واتخاذ خطوات إضافية لمواجهة التمييز ضد المرأة والفئات الضعيفة، بما فيها الأطفال والأقليات والشعوب الأصلية، وحمايتها ومساعدتها؛ (ج) والاعتراف علانية بالدور الهام للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المكسيك؛ (د) واتخاذ تدابير أشد فعالية لمواجهة العنف الموجه ضد الصحفيين.

٤١- ورحبت النمسا باعتماد البرنامج الوطني لحقوق الإنسان وبالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك. وأوصت النمسا المكسيك بأن: (أ) تواصل تدعيم آليات التنفيذ الفعال للبرنامج الوطني لحقوق الإنسان على جميع مستويات الحكومة. وفي معرض الإشارة إلى الشواغل التي أعربت عنها هيئات المعاهدات بخصوص الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة في سان سلفادور أتينكو وأواخاكا، ذكرت النمسا أنه يبدو أن المرتكبين يستفيدون من ثقافة إفلات من العقاب. وأوصت المكسيك بأن: (ب) تكفل تنفيذ إصلاح نظام الأمن العام والعدالة الجنائية بسرعة لضمان التحقيق المنتظم في انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وتعويض الضحايا. وإذ لاحظت النمسا أن الصحفيين يواجهون تهديدات خطيرة، فإنها استفسرت عما إذا كان مشروع القانون الجديد في هذا الصدد يعتبر ذا فعالية كافية في المعاقبة على هذه الأفعال في الواقع العملي. وأوصت النمسا المكسيك بأن: (ج) توفر تمويلاً كافياً للتحقيقات، وبرامج لدعم الضحايا من أجل النساء المتأثرات، وتدريباً خاصاً لأفراد الشرطة لتوعيتهم بمشكلة العنف ضد المرأة.

٤٢- وأثنت فييت نام على المكسيك للجهود الهائلة التي تبذلها للتغلب على الصعوبات في مجالات تخفيف حدة الفقر، وحماية الصحة، والمساواة بين الرجل والمرأة. وقالت إن المكسيك كثفت جهودها في مكافحة الجرائم والفساد والتعذيب، وفي حماية العدالة والأمن

الاجتماعي. وأعربت فييت نام عن تقديرها لاعتماد البرنامج الوطني لتعزيز حقوق الإنسان الخاص بموظفي هيئات الشرطة وإدارة السجون والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان. وأوصت بأن تواصل المكسيك جهودها وتتخذ خطوات إضافية لضمان الحق في الغذاء والحق في الصحة لشعبها، وبصفة خاصة للفئات الضعيفة التي تعيش في فقر مدقع، بمن في ذلك السكان الأصليون.

٤٣- وأوصت كندا المكسيك بأن: (أ) تعزز التنفيذ المحلي الفعال لالتزاماتها الدولية بحقوق الإنسان من خلال اعتماد سياسات وقوانين وتدابير أخرى على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ومن خلال المشاورات المنتظمة مع الأطراف المعنية الرئيسية، بما فيها الولايات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. كما أوصت المكسيك بأن: (ب) تعزز تنفيذ إصلاحات الشرطة والقضاء، الذي أعربت عن ترحيبها به. وفي معرض الإعراب عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء مكافحة كارتلات المخدرات، أوصت كندا المكسيك بأن: (ج) تجري تحقيقات كاملة في جميع الادعاءات المتعلقة بارتكاب عناصر من القوات العسكرية وقوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد التوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ولاحظت التقدم الهام المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأعربت عن القلق إزاء استمرار التهميش والفقر الواسعي الانتشار، وبصفة خاصة في الولايات الجنوبية. وفي معرض الترحيب بالتعاون المكثف، على الصعيدين الداخلي والثنائي، لتعزيز تقدم مجتمعات الشعوب الأصلية، أوصت كندا المكسيك بأن: (د) تواصل تعزيز البرامج الرامية إلى تحقيق النمو وتوفير فرص العمل ومكافحة الفقر.

٤٤- ولاحظت بلجيكا استمرار وجود مناخ إفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان للمرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان. وأعربت عن أسفها للقرار الذي اتخذ لإلغاء مكتب المدعي الخاص المعني بالحركات السياسية والاجتماعية السابقة، المكلف بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي. واستفسرت بلجيكا عن جملة أمور من بينها التأثيرات الإيجابية، التي يحدثها الاتفاق الوطني لعام ٢٠٠٨ بشأن الأمن والعدالة والشرعية، في مكافحة الإفلات من العقاب، والمتابعة المضطلع بها لمختلف القضايا التي كان يتناولها مكتب المدعي الخاص والتي أحيلت إلى مكتب المدعي العام في سنة ٢٠٠٦. وأوصت بلجيكا المكسيك بما يلي: (أ) جعل مكافحة الإفلات من العقاب إحدى أولويات الحكومة؛ (ب) ووضع تدابير هيكلية لمواجهة أعمال العنف وانتهاك حقوق الإنسان المنهجية، التي توقع النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان ضحايا لها؛ (ج) وإعادة إنشاء مكتب المدعي الخاص المعني بالحركات السياسية والاجتماعية السابقة أو إنشاء مكتب مماثل، وسيكون هذا الإجراء إشارة قوية تبين للضحايا وأسرهم التوجه نحو مكافحة الإفلات من العقاب.

٤٥- وسألت ألمانيا عن الموعد الذي سينسحب فيه الجيش المكسيكي بشكل كامل من المهام المتعلقة بالأمن العام. وأوصت ألمانيا المكسيك بما يلي: (أ) زيادة فعالية "التدابير الاحتياطية" لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وإجراء تحقيقات في البلاغات المتعلقة بحالات القتل والتهديدات والهجمات وأعمال التخويف التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان بغية تقديم مرتكبيها إلى العدالة؛ (ب) وتدعيم الدعاية للبرنامج الوطني لحقوق الإنسان وتدعيم تنفيذه ورصده، وتنشيط الحوار مع المجتمع المدني في هذا الصدد؛ (ج) وتدعيم حقوق الصحفيين ووسائط الإعلام الحرة؛ ويجب التحقيق في التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون، وينبغي أن تفي حكومات الولايات والبلديات بمسؤوليتها عن حماية حرية وسائط الإعلام.

٤٦- ورحبت شيلي بالتعهدات بمكافحة الإفلات من العقاب وبالإصلاح الذي أجري مؤخراً لنظام الأمن العام والعدالة الجنائية. وأوصت شيلي المكسيك بأن: (أ) تخصص موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ هذا النظام الجديد، بما في ذلك نشر المعلومات بشكل ملائم على المنتفعين بالنظام وتدريب القضاة والمحامين فيما يتعلق بالنظام. وفي معرض الإعراب عن التقدير للجهود المبذولة لحماية حقوق المرأة، أوصت شيلي المكسيك بأن: (ب) تتخذ التدابير اللازمة للتقدم نحو تحقيق الاتساق بين التشريعات على جميع المستويات والقضاء على كل العناصر التمييزية التي ما زالت موجودة في قوانين بعض الولايات. ومع وضع تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة في الاعتبار، أوصت شيلي بأن: (ج) تضطلع بتنفيذ القانون العام بشأن إفساح المجال أمام المرأة لتعيش حياة خالية من العنف جميع السلطات المعنية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ومستوى البلديات، على أن يشمل ذلك منع واستئصال العنف ضد المرأة ورعاية الضحايا أيضاً.

٤٧- وأوصت تركيا المكسيك بأن: (أ) تسرع الجهود الرامية إلى تحقيق اتساق القوانين الاتحادية وقوانين الولايات مع معاهدات حقوق الإنسان وتضمن تنفيذها بفعالية على جميع المستويات. وفي معرض الترحيب بالاتفاق الوطني بشأن الأمن والعدالة والشرعية، أوصت تركيا بأن تجري: (ب) مواصلة إصلاحات الأمن العام والعدالة ومكافحة الجريمة المنظمة من خلال سياسات فعالة. وإذ أعربت تركيا عن قلقها إزاء العنف ضد المرأة، فإنها أوصت أيضاً بأن: (ج) ينفذ على نحو فعال البرنامج الشامل لمنع العنف ضد المرأة ومواجهته والمعاقبة عليه واستئصاله في جميع أرجاء البلد. وطلبت تركيا معلومات عن فرق بيتا لحماية المهاجرين واستفسرت عما إذا كانت استراتيجية العيش على نحو أفضل، الموضوعة في عام ٢٠٠٨، وبرنامج البيت بيتك يتضمنان تدابير موجهة لصالح السكان المهاجرين والأصليين الأشد تأثراً بالفقر.

٤٨- ولاحظت نيجيريا أن المكسيك، على الرغم من التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، لا تزال تواجه تحديات كبرى في: تنفيذ إصلاحات نظام العدالة؛ وضمان حق الفرد في الأمان على شخصه؛ والتنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على مختلف

المستويات، بما في ذلك تحقيق الاتساق التام بين القوانين الاتحادية وقوانين الولايات وتعزيز المؤسسات؛ والتطبيق الفعال لهذه المعايير في قرارات المحاكم وأحكامها. وشجعت نيجيريا المكسيك على مواصلة إصلاحاتها وتحسيناتها الواسعة النطاق لسياسات حقوق الإنسان وهياكلها الأساسية بغية معالجة جوانب القصور وأوجه الضعف المؤسسية المستمرة، والتصدي للجريمة المنظمة، وإجراء التغييرات اللازمة في نظام إقامة العدل، ووضع برنامج متكامل لحقوق الإنسان والأمن العام وبرنامج إنمائي موجه نحو القضاء على الفقر.

٤٩- وأشارت نيوزيلندا، وهي ترحب بالتغييرات الهامة في مؤسسات المكسيك، إلى أنه لا تزال هناك تشريعات تمييزية في عدة ولايات. وقالت إن من الممكن أن يكون هناك فهم محدود على المستوى المحلي للمتطلبات التشريعية لمراعاة الاحتياجات الخاصة للشعوب الأصلية. وأوصت نيوزيلندا المكسيك بما يلي: (أ) إجراء مراجعة موقوتة لما ينطوي على تمييز ضد المرأة من التشريعات على مستوى الولايات؛ (ب) والتعهد بإلغاء هذه التشريعات فورا، مع إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لقوانين الأسرة التي تسفر عن تمييز واقعي أو فعلي ضد النساء والفتيات، وللتشريعات التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإبلاغ عن العنف الأسري واللجوء إلى القضاء لمواجهته؛ (ج) وقيام الحكومة الاتحادية بتقديم إرشادات إلى جميع الولايات بشأن اعتماد تدابير عملية لضمان تنفيذ هذه التغييرات التشريعية على المستوى المحلي؛ (د) وقيام الحكومة الاتحادية بتعزيز جهودها الرامية إلى إذكاء الوعي بحقوق الشعوب الأصلية ولغاتها وعاداتها، من خلال تقديم الإرشادات والتدريب للعسكريين والموظفين المحليين، بمن في ذلك الشرطة والقضاء وأعضاء الدوائر القانونية، ولا سيما في المناطق الريفية. ومع التسليم بالتحديات التي تواجهها الحكومة في مكافحة الجريمة المنظمة، أوصت نيوزيلندا المكسيك بأن: (ه) تعترف بمركزية حقوق الإنسان وسيادة القانون في نهجها المتبع لتحسين الأمن العام، وتنهي على وجه التحديد نظام "*الإقامة الجبرية*" في أقرب وقت ممكن وتضمن احترام حقوق المحتجزين.

٥٠- وأحاطت تونس علماً بالجهود الضخمة التي تبذلها المكسيك لتعزيز حقوق الإنسان وصونها، وبإنشاء اللجنة الحكومية لسياسات حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت وفقاً لمبادئ باريس، ومؤسسات حقوق الإنسان، البالغ عددها ٣٢ مؤسسة، في الكيانات الاتحادية. ولاحظت تونس التزام المكسيك بتكافؤ الفرص والحقوق فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وطلبت مزيداً من المعلومات عن برنامج العيش على نحو أفضل المتعلق بتدعيم آليات وإجراءات مكافحة الفقر.

٥١- وأوصت النرويج المكسيك بأن: (أ) ترسي عملية فعالة وشاملة لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن قلقها إزاء هشاشة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان، وأشارت إلى آراء المفوضة السامية لحقوق الإنسان التي مفادها أن حالات قتل الصحفيين والاعتداء عليهم التي لا تُكشف ملابساتها تسهم في وجود مناخ يقيد حرية

التعبير. وأوصت النرويج المكسيك بما يلي: (ب) التحقيق والمقاضاة على نحو فعال في الجرائم والانتهاكات التي ترتكب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين، ومعاقبة المسؤولين عنها، والاستجابة الفورية للشكاوى المتعلقة بأعمال التهديد والتحرش والتخويف التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمحامون، واتخاذ التدابير الملائمة للحفاظ على سلامتهم؛ (ج) وتحسين برنامج الحماية الحالي، عن طريق وسائل من بينها اعتماد استراتيجيات وقائية فعالة وشاملة، على الصعيدين المركزي والاتحادي، لمنع الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وحماية أرواحهم وسلامتهم البدنية، ودعم البرامج من هذا القبيل بالتزام سياسي قوي وتزويدها بموارد كافية؛ (د) ودعوة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حرية الصحافة إلى حوار بناء بشأن الكيفية التي يمكن بها للمكسيك وقف العنف الذي يتعرض له الصحفيون وضمان حرية الصحافة.

٥٢- وشددت الصين على أن المكسيك تواجه صعوبات في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ولاحظت الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد والقضاء على الفقر، وتحسين مستوى معيشة الشعب والضمان الاجتماعي، والتقدم المحرز فيما يتعلق بحماية البيئة والحق في كل من التعليم والصحة والثقافة. واستفسرت الصين عن الكيفية التي أدمجت بها المكسيك الأهداف الإنمائية للألفية في خطتها أو استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، وعن التحديات التي واجهتها في هذا الصدد. وفي معرض الإشارة إلى أن المكسيك كانت من أوائل البلدان التي اعتمدت برامج خاصة لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، سألت الصين عما إذا كان عدد هؤلاء الأشخاص قد انخفض بأكثر من النصف في عشر سنوات وعما إذا كانت لدى المكسيك أي خبرات يمكن تقاسمها مع غيرها من البلدان في هذا الصدد.

٥٣- ورحبت فنلندا بإلغاء عقوبة الإعدام في عام ٢٠٠٥ وبالتزام المكسيك بدفع عجلة عمليات الإصلاح الهامة في قطاع العدالة. وفي معرض التشديد على الافتقار إلى الوصول إلى العدالة، وبصفة خاصة في الولايات وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، أوصت فنلندا بأن: (أ) تولى، عند تناول المسائل المتعلقة بالإفلات من العقاب، أولوية عالية لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية، ويجري تحسين إمكانية وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، عن طريق وسائل من بينها تعزيز الدفاع العام عن هذه الشعوب وتحسين خدمات الترجمة المقدمة. وسألت عن الكيفية التي انطلق بها في الولايات تنفيذ القانون المتعلق بحماية المرأة من العنف، وعن الكيفية التي تمكنت بها الحكومة الاتحادية من ضمان تنفيذه حسب الأصول. وأوصت فنلندا المكسيك بما يلي: (ب) تدعيم مكتب المدعي الخاص المعني بالنظر في جرائم العنف ضد النساء والاتجار بالأشخاص لكي يتمكن من التحقيق في الحالات على نحو أفضل، والتحقيق، مع بذل العناية الواجبة، في الحالات المندرجة في الاختصاص القضائي المحلي.

٥٤- وأوصت آيرلندا المكسيك بأن: (أ) تساعد وتشجع سلطات الدولة الاتحادية على تنفيذ القانون العام بشأن إفساح المجال أمام المرأة لتعيش حياة خالية من العنف، باعتبار هذا

مسألة عاجلة، وتكفل وضع لوائح ملائمة لضمان التنفيذ الفعال لهذا القانون العام حيثما يكون قد تم إدراجه في تشريعات الولايات. وأعربت آيرلندا عن القلق إزاء استمرار استخدام المحاكم العسكرية للتحقيق والفصل في انتهاكات العسكريين لحقوق الإنسان وأشارت إلى أن العسكريين يضطلعون بدور الشرطة في ولايات كثيرة. وأوصت آيرلندا بأن: (ب) يعاد النظر في قانون العدالة العسكرية بغية توسيع نطاق اختصاص المحاكم المدنية في القضايا التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب العسكريين، بحيث يتمشى على نحو أوثق مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وفي معرض الإعراب عن القلق إزاء الأعداد الكبيرة من السجناء الذي لم يحكم عليهم بعد، أوصت آيرلندا بأن: (ج) تخصص موارد كافية لنظم العدالة الجنائية والسجون في مسعى للحد من تراكم الحالات التي يلزم إصدار أحكام بشأنها. وفي معرض التشديد على أن ممارسة الوضع تحت *"الإقامة الجبرية"* يمكن وصفها بأنها ضرب من الاحتجاز التعسفي، أوصت آيرلندا المكسيك بأن: (د) تجري تقييماً لاستخدام هذه الممارسة.

٥٥- وسلطت إيطاليا الضوء على الجهود التي تبذلها المكسيك من أجل إصلاح النظام القضائي والتصدي للجريمة المنظمة ووضع نهاية للإفلات من العقاب. وأوصت إيطاليا بما يلي: (أ) تنفيذ الإصلاحات الجارية في النظام القضائي تنفيذاً مطابقاً تماماً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني على نحو ملائم في هذه العملية؛ (ب) وتعزيز التدابير المناهضة للفساد وتجاوزات الشرطة؛ (ج) وإدراج جوانب حقوق الإنسان في جميع البرامج التدريبية، وتوسيع نطاقها لتشمل كل وحدات الشرطة. واستفسرت إيطاليا عن نتائج التحقيقات التي أجريت حتى الآن في اغتيال النساء في مدينة سيوداد خواريث. وأوصت بأن: (د) يكشف النقاب تماماً عن هذه الجرائم، ويقدم المسؤولون عنها والمتواطئون معهم، بمن فيهم الموظفون المدنيون الذين تقاعسوا عن إجراء التحقيقات اللازمة، إلى العدالة، وتتخذ تدابير فعالة لمنع حدوث جرائم من هذا القبيل في مدينة سيوداد خواريث.

٥٦- واستفسرت فرنسا عن التدابير المتوخاة لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم والقضاء على عمل الأطفال، وعن حالة تنفيذ التوصيات التي قدمتها في عام ٢٠٠٨ المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. وفي معرض الإشارة إلى البلاغات المنتظمة عن حدوث ضغوط على وسائط الإعلام وتهديدات ضد الصحفيين، أوصت فرنسا المكسيك بما يلي: (أ) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية التظاهر وتأمين حماية المتظاهرين؛ (ب) واتخاذ التدابير الضرورية لمكافحة ممارسات التعذيب وإساءة المعاملة من جانب قوات الأمن في السجون، وفقاً للملاحظات التي أبداها المقررون الخاصون، ولمكافحة الإفلات من العقاب في هذا الصدد؛ (ج) وتحسين أحوال المعيشة في السجون.

٥٧- ورحبت فلسطين بإنشاء الإدارة العامة لحقوق الإنسان في وزارة الدفاع وبالتدابير المتخذة لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ولاحظت فلسطين أن تنفيذ إصلاح نظام العدالة، وضمان الحق في الأمن الشخصي، والتنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على مختلف مستويات المجتمع، لا تزال تشكل تحديات بالنسبة للمكسيك. وأوصت فلسطين المكسيك بأن: (أ) تواصل العمل على إضفاء الطابع المهني على النظام القضائي وتحديثه في جميع المجالات، بما في ذلك إنفاذ القانون وإقامة العدل.

٥٨- وأشارت جمهورية كوريا إلى التحديات المتعددة الجوانب التي يواجهها الشعب المكسيكي. وأوصت بأن تنظر المكسيك في منح اختصاص لسلطاتها ومحاكمها المدنية فيما يتعلق بأفعال الأفراد العسكريين الذين يؤدون مهام إنفاذ القانون، وأضافت قائلة إنه يجب، إذا كان من الضروري إشراك العسكريين في مكافحة الجريمة المنظمة، موازنة التوسع في دور العسكريين بتدابير لتعزيز حماية حقوق الإنسان. وشجعت جمهورية كوريا المكسيك على مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الأقليات على نحو استراتيجي في جميع برامجها لمكافحة الفقر.

٥٩- وأحاطت الهند علماً مع التقدير بما يلي: الإدماج الكامل للحقوق التي ينص عليها الدستور المكسيكي في دساتير الكيانات الاتحادية البالغ عددها ٣٢ كياناً؛ واعتماد البرنامج الوطني لحقوق الإنسان؛ وامتثال الحكومة الاتحادية الرفيع المستوى المعلن لتوصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ والجهود المبذولة للحد من الفقر؛ والمستويات المرتفعة لتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية؛ وسياسات البلد المحددة للارتقاء بالأحياء الفقيرة ومنع نشأتها؛ وإقراره بالقصور الاجتماعي الاقتصادي بين الشعوب الأصلية؛ وتخصيص موارد كبيرة لمعالجة هذا الوضع. وطلبت الهند مزيداً من المعلومات عن الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بمطالبة النساء أحياناً بتقديم شهادة بعدم الحمل إلى أصحاب العمل، وعن ملاحظة عامة الجماهير ارتفاع مستوى الإفلات من العقاب على جل أنواع الجرائم التي ترتكب في البلد، وكذلك عن الترتيبات المحلية المتعلقة بعودة المهاجرين من البلدان المجاورة.

٦٠- واستفسرت الأرجنتين عن التدابير المتوخاة للقضاء على العنف الجنساني والتمييز ضد المرأة. وفي معرض الإشارة إلى ملاحظات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، استفسرت عن التعديلات التي أجريت على قانون العمل للقضاء على القيود المفروضة على حقوق النقابات العمالية. وأشارت الأرجنتين إلى التقارير التي تشير إلى حدوث تمييز ضد الشعوب الأصلية، وأضافت قائلة إن الإصلاح الدستوري الذي أجري في عام ٢٠٠١ لم يتضمن سوى حماية محدودة لحقوق الشعوب الأصلية. وأوصت بأن تعتمد المكسيك تشريعات ملائمة متوافقة تماماً مع المعايير الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٦١- وأعرب الكرسي الرسولي عن القلق إزاء قتل النساء. وقال إنه قلق لأن جزءاً من السكان لا يتيسر له ما يلبي احتياجاته الأساسية مثل الغذاء والماء والمسكن والتصحاح

والرعاية الصحية وأوصى بأن: (أ) تواصل المكسيك جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع. وأوصى، وهو يشدد على معدل الوفيات النفاسية المرتفع نسبيا، بأن: (ب) تضاعف الحكومة الجهود المبذولة لتخفيض عدد الوفيات النفاسية، وبصفة خاصة بين النساء من الشعوب الأصلية، عن طريق تدريب القابلات وإنشاء مزيد من عيادات التوليد. وفي معرض إشارته إلى القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين إزاء التقارير المتعلقة بعمل الأطفال، وحالة القصر غير المصحوبين بمرافق، والعنف ضد المهاجرات الذي يبدو واسع الانتشار، طلب معلومات عن التدابير المتخذة لمواجهة هذه المشاكل.

٦٢- وأعربت بنغلاديش عن سرورها لملاحظة أن حقوق الإنسان تحتل موقعاً بارزاً في الإصلاحات الدستورية الجارية. وأوصت بنغلاديش بما يلي: (أ) التناول الحازم للادعاءات المتعلقة بالإفراط في استخدام القوة والتعذيب من جانب وكالات إنفاذ القانون بغية إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب؛ (ب) وسيادة أسبقية النظام القانوني المدني على إجراءات القضاء العسكري في مختلف أنحاء البلد؛ (ج) وتناول حوادث العنف الأسري وقتل الإناث من خلال نهج متعدد المحاور، يتضمن أيضاً تدابير قانونية فعالة وبرامج توعية اجتماعية؛ (د) والحد من انتشار العقاب البدني للأطفال، وفقاً لحملة المكسيك الدولية للدعوة إلى مكافحة الجرائم من هذا القبيل؛ (هـ) واتخاذ تدابير لمعالجة تهميش السكان الأصليين والمهاجرين وفقاً للدور البارز الذي تضطلع به المكسيك على الصعيد الدولي؛ (و) وضمان سلامة وأمن الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام أثناء اضطلاعهم بمسؤولياتهم المهنية.

٦٣- ورداً على الأسئلة، أوضح الوفد أن انتهاكات حقوق الإنسان يتم، عملاً بالدستور، التحقيق فيها عن طريق وسائل قضائية وغير قضائية. وقال الوفد إن الوسائل غير القضائية تتضمن هيئات حقوق الإنسان، التي تجمع كل المعلومات الموثوق بها لتحديد ما إذا كان أفراد عسكريون قد ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان. ويتضمن نظام العدالة المدعي العام العسكري والمحاكم العسكرية، التي تبت فيما إذا كان سلوك ما يشكل جرماً وتفرض العقوبات والتعويضات المقابلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفتش والمراقب العام للجيش ينفذ الإجراءات الإدارية اللازمة لتحديد ما إذا كانت أية مخالفات قد ارتكبت في نطاق ولاية الجيش. وفي العامين الماضيين، كانت هناك ٢٧ حالة أقيمت فيها دعاوى ضد أفراد عسكريين مجموعهم ٤٠ فرداً بتهم متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وتحتفظ القوات المسلحة بتعاون وثيق مع الآليات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية العاملة في هذا الميدان.

٦٤- وشدد الوفد على أن اختصاص القضاء العسكري موجود في معظم البلدان وأن الدستور ينشئ محاكم عسكرية للبت في الجرائم التي تمس الانضباط العسكري ويقصر نطاق اختصاصها على العسكريين.

٦٥- وقال إن الإصلاحات الدستورية التي أجريت في عام ٢٠٠٨ نصت على نموذج جديد للشرطة يتم بموجبه تنظيم أفراد الشرطة واعتمادهم، وإنشاء آليات للتنسيق بين مستويات الحكومة الثلاثة، وإتاحة مكافحة الفساد من خلال ضوابط صارمة، وإنشاء قواعد بيانات جنائية، وتحقيق مشاركة المجتمع في منع الجريمة عن طريق مراصد المواطنين. وقد أبرمت وزارة الأمن العام اتفاقاً مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لوضع بروتوكولات بشأن الاستخدام المشروع للقوة على أساس مبادئ التناسب والضرورة والعقلانية. وقد وصل البرنامج الوطني لتعزيز حقوق الإنسان الخاص بموظفي هيئات الشرطة وإدارة السجون على مستويات الحكومة الثلاثة بخدماته إلى ٣٠ في المائة من أفراد الشرطة على نطاق البلد بأكمله، بعد اعتماده على أساس مدونة قواعد سلوك موظفي إنفاذ القانون ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب موظفي إنفاذ القانون. وتقدم شبكة وطنية لدعم ضحايا الجرائم، أنشئت في عام ٢٠٠٨، تقدم خدماتها، بما فيها المشورة القانونية والرعاية الطبية والنفسية والتعويض، وتبقي هوية القصر سرية، حتى في الحالات المنطوية على أخطر الجرائم.

٦٦- ولاحظت الدانمرك تحسن الحالة العامة لحقوق الإنسان على الرغم من التحديات. وأحاطت علماً مع القلق بالتقارير ذات المصداقية التي تشير إلى حالات التعذيب وإساءة المعاملة المتواصلة التي يرتكبها ضباط الشرطة وإلى استمرار الإفلات من العقاب، وبأنه ما زالت تحدث، فيما يبدو، تفاوتات في الإجراءات القانونية التي تشمل السكان الأصليين. وقالت إن سلامة الصحفيين تظل أيضاً موضع قلق. وأوصت الدانمرك المكسيك بما يلي: (أ) بذل مزيد من الجهود لوقف التعذيب وإساءة المعاملة، والقضاء على الإفلات من العقاب على هذه الأعمال، وضمان تقديم مرتكبيها المزعومين إلى العدالة؛ (ب) والقيام على نحو كاف وعادل باستشارة الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية المهمشة التي تؤثر عليها المشروعات الاقتصادية أو الإنمائية المخطط لها؛ (ج) وبذل مزيد من الجهود لضمان سلامة الصحفيين ولضمان أن يصبح التحقيق في الهجمات على المطالبين بحرية التعبير قضية اتحادية.

٦٧- ورحبت سويسرا بإدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الدستور والخطة الإنمائية الوطنية والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان، ولكنها أشارت إلى أن هذا لم يحقق بعد كل النتائج المتوقعة. وأوصت بأن: (أ) تطبق السلطات الاتحادية التنفيذ الملموس للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على جميع مستويات الدولة. وأوصت سويسرا المكسيك، وهي تذكر أنه يبدو أن ممارسة *"الإقامة الجبرية"* تبلغ حد الاحتجاز التعسفي، بأن: (ب) تلغي هذه الممارسة. وإدراكاً للتحديات التي تنطوي عليها مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، رأت سويسرا أن الاستراتيجية الحالية المتعلقة باستخدام القوات المسلحة قد تفضي إلى انتهاكات وأوصت المكسيك بأن: (ج) تكفل التدريب الملائم في مجال حقوق الإنسان لأفراد قواتها المسلحة والشرطة والعاملين في السجون والمحاكم.

٦٨- وأشاد الأردن بتوطيد الأطر التنظيمية والمؤسسية لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقال إن هذه الجهود تتضمن الإدراج التام لهذه الحقوق في دساتير كيانات المكسيك الاتحادية البالغ عددها ٣٢ كياناً. وأحاط الأردن علماً مع التقدير بوضع الخطة الإنمائية الوطنية. وطلب مزيداً من المعلومات عن برنامج التحالف من أجل جودة التعليم الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨.

٦٩- وأحاطت هندوراس علماً مع الارتياح بالجهود المبذولة لتحسين حالة المهاجرين. وأشارت هندوراس إلى مكافحة المكسيك للجريمة المنظمة وأوصت بما يلي: (أ) دعم سياسات الحكومة واستراتيجياتها وتبادلها مع بلدان المنطقة من أجل مكافحة هذه الجريمة على المستوى الإقليمي؛ (ب) ومواصلة عقد حلقات العمل الإقليمية لتقاسم الخبرات من أجل نقل المعارف في مجال نظم الأمن العام والعدالة الجنائية. كما أوصت هندوراس المكسيك بأن: (ج) تواصل توسيع وتدعيم نظام الرعاية الصحية الأولية وتحسين نوعية هذه الخدمات مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب الأصلية. وأحاطت هندوراس علماً مع الارتياح بإدراج برنامج غذائي في استراتيجيات الحد من الفقر وأوصت بأن: (د) تتخذ تدابير للحد من مشكلة الفقر المدقع الذي يؤثر على السكان، وبصفة خاصة على حقوق الشعوب الأصلية. وأوصت هندوراس المكسيك بأن: (هـ) تنشر التقرير المقدم من الحكومة المكسيكية، بالإضافة إلى الملاحظات والتوصيات النهائية الناتجة عن الاستعراض الدوري الشامل، على الصعيد الوطني.

٧٠- وهنأت اليابان المكسيك على تعهدها بتنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراض الدوري الشامل. وأوصت اليابان بأن تواصل المكسيك تدعيم وتعزيز الجهود المبذولة لحظر التعذيب والإفلات من العقاب. وامتدحت اليابان التقدم المحرز في تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحماية لغاتها وثقافاتها. ولاحظت أن الاختلالات في العمالة والتعليم والمستويات المعيشية والوصول إلى العدالة لا تزال قائمة بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين وأوصت باتخاذ تدابير أكثر تحديداً من أجل إزالة الثغرات في العمالة والأجور، وزيادة معدلات التحاق أطفال السكان الأصليين بالمدارس، ومراجعة نظام العدالة. كما أوصت بأن يجري في أقرب وقت ممكن تنفيذ البرنامج الشامل لمنع العنف ضد المرأة ومواجهته والمعاقبة عليه واستئصاله، الذي أنشئ بموجب القانون العام بشأن إفساح المجال أمام المرأة لتعيش حياة خالية من العنف.

٧١- واستفسرت غواتيمالا عن الاستراتيجيات المستخدمة لتعزيز عملية الإصلاح المتعلقة بحقوق الإنسان، وعن البرامج الموضوعة لإعادة إدماج المهاجرين، العائدين إلى البلد، في المجتمع. وأوصت بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) مواءمة إطارها القانوني الداخلي على جميع مستويات الحكومة نحو التنفيذ القضائي الفعال لجميع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (ب) وإعطاء أولوية للتوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين؛ (ج) وضمان أن تتيسر للمهاجرين وسيلة فعالة للانتصاف أمام سلطة مختصة من أجل حماية

حقوقهم، ومقاضاة ومعاقبة الموظفين المدنيين المسؤولين عن إساءة معاملة المهاجرين وارتكاب مخالفات ضدهم؛ (د) ومواصلة تحسين ظروف عمل العمال الزراعيين المؤقتين وتدعيم أعمال سلطات تفتيش العمل؛ (هـ) ومواصلة تناول التوصيات المقدمة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية.

٧٢- وأيدت الفلبين الأولوية الممنوحة للأسر التي تعيش في فقر مدقع واعتبرت أن إنشاء وحدات خاصة لحقوق الإنسان في الوزارات الاتحادية هو أفضل ممارسة. وأوصت بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) تدعيم تدابير حماية ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم المساعدات إليهم، مع التشديد بوجه خاص على الأطفال الضحايا؛ (ب) وإيلاء اهتمام خاص لحالة السكان الأصليين في برامجها للقضاء على الفقر؛ (ج) والسعي إلى تحسين معدل التحاق البنات بالمدارس الابتدائية والثانوية. وسألت عن الكيفية التي تستعين بها المكسيك بجاليات المهاجرين والمغتربين في الخارج في المساهمة في الجهود والبرامج الإنمائية الوطنية.

٧٣- وأبدت كولومبيا تفهمها للصعوبات التي تواجهها المكسيك في مكافحة الإفلات من العقاب والفساد والخطف والاتجار بالمخدرات وجميع أشكال العنف. وأشادت كولومبيا على وجه الخصوص بالجهود الرامية إلى استجلاء ٢٧٥ حالة اختفاء قسري أشارت إليها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وحثت على مواصلة التحقيقات والمحاكمات من أجل إقامة العدل وتعويض الضحايا. وأوصت كولومبيا بأن تواصل المكسيك التشجيع على اعتماد مشروع القانون المتعلق بحالات الاختفاء القسري. وإذ رحبت كولومبيا بالالتزام باستجلاء حالات اغتيال واختفاء النساء التي حدثت في مدينة سيوداد خواريث، فإنها استفسرت عن التقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منع العنف ضد النساء في المدينة والقضاء عليه.

٧٤- ورأى الاتحاد الروسي أن المكسيك أجرت تغييرات ضخمة في مؤسساتها. وأوصى المكسيك بأن: (أ) تخول المحاكم المدنية اختصاص إجراء المحاكمات في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة عند أداء مهام إنفاذ القانون. وطبقاً لما أوردته المنظمات غير الحكومية، فإن بعض مصادر وسائط الإعلام الجماهيري مركزة في أيدي بضع أسر ذات نفوذ، وطبقاً لما أوردته المحكمة العليا نفسها، فإن التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون الإذاعة والتلفزة وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية تتعارض مع حرية التعبير والرأي. وأوصى الاتحاد الروسي بأن: (ب) تنفذ إصلاحات قانونية لضمان تحقيق ديمقراطية وسائط الإعلام في البلد.

٧٥- وأبدت بيرو تقديرها للبرنامج الوطني لحقوق الإنسان وللبرامج الرامية إلى الحد من الفقر. وأوصت بأن تقوم المكسيك بما يلي: (أ) مراجعة الأحكام القانونية ذات الصلة لضمان إمكانية إحالة جميع الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة ضد حقوق الإنسان إلى المحاكم المدنية أيضا؛ (ب) وتوفير مزيد من الضمانات والأمن للصحفيين والمهنيين العاملين في وسائط

الإعلام، وبصفة خاصة الذين يجرون تحقيقات في حالات الاتجار بالمخدرات والفساد ويبلغون عنها؛ (ج) والقيام على نحو عاجل بتنفيذ الإصلاح القضائي بغية ضمان التحقيق الشامل في الشكاوى المقدمة في حالات التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

٧٦- وأعربت الجمهورية العربية السورية عن تقديرها لالتزام المكسيك الواضح بحماية حقوق الإنسان رغم التحديات، وبصفة خاصة في مجالات التخفيف من حدة الفقر وتوفير التعليم للجميع والتصدي لأوجه عدم المساواة التي تعاني منها الشعوب الأصلية. وأوصت الجمهورية العربية السورية بأن تواصل المكسيك خططها لمكافحة البغاء والمواد الإباحية والاتجار بالأطفال والمراهقين لأغراض الاستغلال الجنسي.

٧٧- ولاحظت أوروغواي أن المكسيك توشك على إتمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن من دواعي سرورها أن ترى أن سلطات الأمن العام والقضاء اتخذت إجراءات ضد عمليات اغتيال النساء التي حدثت في مدينة سيوداد خواريث. وأوصت أوروغواي المكسيك بأن: (أ) تواصل الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق بين التشريعات الاتحادية وتشريعات الولايات لضمان التطبيق التام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن الأمثلة في هذا الصدد أن يمد إلى الكيانات الاتحادية الأخرى نطاق كل من توصيف جريمة "الاختفاء القسري" وآلية التعويض الكامل للضحايا وأفراد أسرهم. وأوصت أوروغواي أيضاً بأن: (ب) تلغى المحاكم العسكرية. وقالت أوروغواي إنها تعتقد أنه ليس من الصواب أن يعهد إلى القوات المسلحة بمهام الشرطة والأمن العام، حتى عندما يكون هذا من أجل مكافحة الجريمة المنظمة.

٧٨- ولاحظت المملكة العربية السعودية أن دستور المكسيك يشير إلى الحقوق الأساسية وأن عدداً من الهيئات الحكومية وغير الحكومية يرصد إعمال حقوق الإنسان. واستفسرت المملكة العربية السعودية عن البرامج المنفذة لإعمال الحق في الصحة وعن الدور الذي يؤديه إطار الأمن العام. وأوصت المملكة العربية السعودية المكسيك بأن: (أ) تواصل الجهود المبذولة لإعمال الحق في التعليم والحق في الصحة وتعزيز البرنامج الوطني المتعلق بهذين الحقين.

٧٩- ورحبت بنما بإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب وبإبرام اتفاق لإنشاء مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك. ولاحظت مع الاستحسان إقرار قانون في الكونغرس لمنع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه. وأوصت بنما المكسيك بما يلي: (أ) زيادة الحوار والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني في تصميم تدابير المتابعة وتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بغية تعزيز تأثير سياسات حقوق الإنسان، وفقاً لما هو منصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١؛ (ب) ومواصلة جهودها بلا كلل لبناء ديمقراطية شاملة حقاً من خلال الاعتراف الكامل بحقوق الشعوب الأصلية؛ (ج) ومواصلة إعطاء الأولوية لإنهاء إفلات مرتكبي جميع أشكال العنف ضد المرأة، أياً كان وضعهم الاجتماعي، من العقاب، وتقديم مزيد من المعلومات عن التقدم المحرز لمنع الانتهاكات من هذا القبيل.

٨٠- وأثنت ماليزيا على المكسيك لقيامها بإدراج منظور جنساني في الخطة الإنمائية الوطنية وبإرساء عملية حوار تتضمن مشاركة اللجنة الوطنية لسياسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني. وأشارت إلى تعاون المكسيك الوثيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان واستضافتها المكتب الإقليمي للجنة الصليب الأحمر الدولية. وأثنت ماليزيا على الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة وطلبت مزيداً من المعلومات عن إصلاحات نظام الأمن العام والعدالة الجنائية، وبصفة خاصة إنشاء النظام الجنائي الاتهامي وممارسة الحماية القضائية. وأوصت ماليزيا المكسيك بما يلي: (أ) مواصلة الجهود الرامية إلى تقديم تمويل كاف لتوفير السكن لأفقر شرائح السكان؛ (ب) والتنفيذ الكامل لبرنامج الدعم الغذائي والإمدادات الغذائية للريف، وبرنامج التوزيع الاجتماعي للحليب، وبرنامج الأغذية التكميلية من أجل العيش على نحو أفضل، والاستراتيجية الشاملة للمعونة الغذائية، بغية تلبية الاحتياجات الغذائية لأضعف قطاعات المجتمع.

٨١- وطلبت إكوادور مزيداً من المعلومات عن حالة العمال المهاجرين، وبصفة خاصة المهاجرين غير الحائزين للوثائق اللازمة، مع مراعاة شواغل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأشارت إلى أن المفوضة السامية لحقوق الإنسان قيمت الجهود الدولية التي تبذلها المكسيك دعماً لحقوق العمال المهاجرين تقييماً إيجابياً.

٨٢- ورداً على الأسئلة، قالت المكسيك إن العنف الأسري يعتبر مبرراً للطلاق في القوانين المدنية لجميع الولايات وجريمة في ٢٩ ولاية. وستواصل المكسيك تحقيق الاتساق بين التشريعات في جميع أرجاء البلد. كما أن التزام المكسيك بمكافحة العنف مكرس في دعمها لإنشاء آليات إقليمية لحماية المرأة. وبناء على التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أصدرت المكسيك القانون العام بشأن المساواة بين المرأة والرجل. وينسق المعهد الوطني للمرأة سياسة الحكومة بشأن المساواة بين الجنسين.

٨٣- وفيما يتعلق بعمليات اغتيال النساء التي حدثت في مدينة سيوداد خواريث، شددت المكسيك على أن مكتب المدعي العام لولاية تشيهواهوا يجري تحقيقات بالاستعانة بموظفين مدربين تدريباً رفيع المستوى. وقد أنشئ مختبران جنائيان في مدينة سيوداد خواريث ومختبر جنائي في مدينة تشيهواهوا لتيسير تحديد هوية الضحايا باستخدام الأساليب الجينية. وتم كشف ملابسات ٤٥ في المائة من الحالات، ولم يبت بعد في ١٦ في المائة من الحالات، ولا تزال ٣٣ في المائة من الحالات قيد التحقيق.

٨٤- وسياسة المكسيك بشأن حقوق الإنسان ترتكز على ترابط جميع حقوق الإنسان وتهدف إلى ضمان التوصل إلى حلول دائمة. وينطوي هذا النهج على درجة عالية من التعاون بين مختلف فروع الحكومة، وهو تعاون يتجسد في السياسات المتعلقة بالأطفال المهاجرين.

٨٥- وأعرب الوفد عن قلقه البالغ إزاء عمل الأطفال، وذكر أن ٣,٦ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٥ سنة يعملون في شتى القطاعات في المكسيك. وشدد على أن سياسات الحكومة وبرامجها أفادت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل وساعدت على تقليص حالات عمل الأطفال بنسبة ١٧ في المائة.

٨٦- وقال الوفد إن للسكان الأصليين الحقوق نفسها المكفولة لجميع أفراد الأمة. وطبقاً للدستور، تتمتع الشعوب الأصلية أيضاً بحقوق محددة ترتكز على اختلافاتها الثقافية.

٨٧- ويحتوي البرنامج الوطني لتنمية الشعوب الأصلية على غايات محددة تجسد أهداف الحكومة في مجال التغلب على الصعوبات الاجتماعية والبيئية والإنمائية التي تواجهها الشعوب الأصلية.

٨٨- وذكر الوفد بأنه جرى، بعد الإصلاح الدستوري الذي أجري في عام ٢٠٠١، الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية، وبصفة خاصة الحق في تقرير المصير والحق في الاستقلال الذاتي وكذلك الحق في الوصول إلى العدالة.

٨٩- وقد جرى توفير التعليم الثنائي اللغة لأطفال السكان الأصليين منذ السبعينيات من القرن الماضي. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه تمت ترجمة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى ٢٠ لغة.

٩٠- وفي الختام، ذكر الوفد أن المكسيك، التي كان عدد سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر ٦٤ مليون شخص، أي ٦٤ في المائة من السكان، في عام ١٩٩٦، قلصت هذه النسبة بحيث أصبحت ٤٣ في المائة الآن. كما تم تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من ٣٧ مليون إلى ١٤ مليون شخص خلال الفترة ذاتها. وينعكس التزام المكسيك بالسياسة الاجتماعية في الموارد المخصصة لهذه السياسة وكذلك في الاستراتيجية التي يجري تنفيذها. فقد كانت الميزانية الاتحادية المخصصة للسياسة الاجتماعية ٨,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٤٠ في المائة من الإنفاق العام في عام ٢٠٠٠. وزادت المخصصات لعام ٢٠٠٨ إلى ٩,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تشكل ٤٤ من الإنفاق العام. وللسياسة الاجتماعية "العيش على نحو أفضل"، الموجهة نحو أشد الناس احتياجاً إليها، ثلاثة عناصر هي تنمية القدرات الأساسية، وإجراءات زيادة التغذية، ومشاريع البنية الأساسية. ويكفل نظام التأمين الشعبي توفير الرعاية الصحية والأدوية للأشخاص الذين لا تشملهم بخدماتها مؤسسات الضمان الاجتماعي التقليدية. وتسعى المكسيك إلى تحقيق التغطية الشاملة، وتوفير التأمين الطبي لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٠.

٩١- وقال الوفد إن الحكومة تجاهد بثبات من أجل رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وكذلك من أجل التغلب على الفقر والعنف. وقد أقرت

المكسيك بالتحديات العديدة التي يواجهها البلد وأشارت إلى وجود عزم عام لدى كل أعضاء الحكومة على المضي قدماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٩٢- وأضاف الوفد قائلاً إن الحكومة تتقبل النقد ومستعدة للتعلم منه. وشكر الوفد الفريق العامل على توصياته وأعرب عن التزامه الكامل بالعمل على التوصل إلى أفضل السبل لتحقيق التقدم فيما يتعلق بهذه التوصيات. وقال إن المكسيك مستعدة للتجاوب مع المجتمع الدولي في كل المسائل المندرجة في نطاق مسؤوليتها.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

٩٣- **فحصت المكسيك التوصيات المدرجة أدناه، وأعربت عن تأييدها لها.**

١- مواصلة تشجيع المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المغرب)

٢- النظر في السحب التدريجي لتحفظاتها بشأن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (البرازيل)

٣- النظر في الإصلاحات المستحدثة لضمان التمتع الكامل لمواطنيها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما تحقيق الاتساق بين التشريعات الداخلية والالتزامات الدولية (المغرب)

٤- استكمال جهودها المؤسسية من أجل تأمين إضفاء طابع دستوري على المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي اعتمدتها المكسيك، وتطبيق هذه المعايير باعتبارها القانون الأعلى في إجراءات المحاكم (إسبانيا)

٥- إدراج أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بصورة فعّالة في التشريعات الوطنية (أذربيجان)

٦- تحقيق الاتساق بين القوانين الاتحادية وقوانين الولايات من جهة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان من جهة أخرى (بوليفيا، غواتيمالا، تركيا، أوروغواي) من أجل تأمين تنفيذها الفعّال (تركيا) وضمان الحماية والضمانات المتكافئة (إسبانيا)، على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات (إسبانيا، تركيا)

٧- تأمين التنفيذ الملموس لمعايير حقوق الإنسان على جميع المستويات (كندا، سويسرا)، من خلال اعتماد السياسات والقوانين وغيرها من التدابير على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات من خلال المشاورات المنتظمة

مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما فيهم الدول ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم (كندا)

٨- تحقيق الاتساق بين التشريعات الوطنية والإقليمية من أجل تحاشي الممارسات التمييزية بحق النساء والسكان الأصليين (البرازيل)، واستبعاد العناصر التمييزية التي لا تزال ماثلة في قوانين بعض الولايات (شيلي)

٩- دعم الآليات من أجل التنفيذ الفعّال للبرنامج الوطني لحقوق الإنسان على جميع مستويات الحكومة (النمسا)، لا سيما تعزيز الدعاية للبرنامج وتنفيذه ورصده، وإجراء حوار مع المجتمع الدولي بهذا الشأن (ألمانيا)

١٠- بذل كافة المساعي الممكنة لتقليل أوجه عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية المختلفة (كوبا)

١١- اتخاذ خطوات إضافية لمواجهة التمييز ضد الفئات الضعيفة بما فيها الأطفال والأقليات والسكان الأصليون، وحمايتها وتقديم العون لها (المملكة المتحدة)

١٢- مواجهة التمييز والعنف ضد النساء من خلال التعليم والتشريعات المحددة في القطاعين العام والخاص، ووضع برامج للتمييز الإيجابي للنهوض بالمستويات المعيشية للنساء، وتأمين حضورهن في مواقع صنع القرار (باكستان)

١٣- إجراء استعراض موقوت للتشريعات على مستوى الولايات والتي تنطوي على التمييز ضد النساء، والتعهد بإلغاء هذه التشريعات دون إبطاء، مع إيلاء عناية خاصة لقوانين الأسرة التي تؤدي إلى التمييز ضد النساء والفتيات في واقع الأمر، وللتشريعات التي تحول دون توفير العدالة للمرأة، لا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ عن العنف الأسري واللجوء إلى القضاء لمواجهته، وتقديم الإرشادات على المستوى الاتحادي إلى جميع الولايات بشأن اعتماد تدابير عملية لضمان تنفيذ هذه التغييرات التشريعية على المستوى الاتحادي (نيوزيلندا)

١٤- التنفيذ الفعّال على المستوى القطري (تركيا) وبأسرع ما يمكن (اليابان) للبرنامج الشامل لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واستئصاله (اليابان، تركيا)

١٥- تأمين التساوق بين قوانين الولايات والتشريعات الاتحادية من جهة والإطار الذي أقامه القانون العام بشأن تمتع المرأة بحياة خالية من العنف (هولندا)؛ واضطلاع جميع السلطات المعنية بتنفيذ القانون على المستوى

الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى البلدي، بما في ذلك منع واستئصال العنف ضد المرأة، ورعاية الضحايا (شيلي)؛ ومساعدة وتشجيع سلطات الدولة الاتحادية على تنفيذ القانون على وجه السرعة، ووضع لوائح ملائمة في حالة إدراجه في تشريعات الولايات من أجل تنفيذه الفعّال (آيرلندا)

١٦- مواصلة الجهود من أجل استئصال حالات العنف الذي يستهدف المرأة (إندونيسيا، السويد)، والعنف الأسري (الجزائر)، واستغلال الأطفال (الجزائر، إندونيسيا)

١٧- اتخاذ تدابير فعّالة لمكافحة العنف والتمييز بحق النساء، بما في ذلك حالات الاغتيال والاختفاء (أذربيجان)

١٨- مواصلة إعطاء الأولوية لإنهاء إفلات مرتكبي جميع أشكال العنف ضد المرأة من العقاب، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي؛ وتقديم المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز لمنع مثل هذه الانتهاكات (بنما)؛ ودعم مكتب المدعي الخاص الاتحادي المعني بالعنف ضد المرأة، لكي يتمكن من التحقيق في مثل هذه الحالات على نحو أفضل، وأن يتم التحقيق بالحرص الواجب في الحالات التي تندرج في الاختصاص المحلي (فنلندا)

١٩- ضمان التحقيق الفعّال في جرائم قتل النساء والمعاقبة عليها، واعتماد تدابير إضافية لمكافحة هذه الظاهرة، وإذكاء الوعي بهذا التهديد (أوكرانيا)

٢٠- ضمان إلقاء الضوء كاملاً على جريمة قتل النساء في مدينة خواريس، وتقديم مرتكبي الجريمة والمتواطئين معهم إلى العدالة، بمن فيهم الموظفون المدنيون الذين تقاعسوا عن إجراء التحقيقات اللازمة، واتخاذ التدابير الفعّالة لمنع هذه الجرائم في تلك المدينة (إيطاليا)

٢١- تناول حوادث العنف الأسري وقتل النساء على المستوى المحلي من خلال نهج متعدد المحاور، يشمل أيضاً التدابير القانونية الفعّالة وبرامج التوعية الاجتماعية (بنغلاديش)

٢٢- تقديم التمويل الكافي للتحقيقات في العنف ضد المرأة، وبرامج دعم الضحايا من النساء، وتوفير تدريب خاص للشرطة لتوعيتهم بمشكلة العنف ضد المرأة (النمسا)

٢٣- وضع تدابير هيكلية لمواجهة أشكال العنف وانتهاك الحقوق الأساسية، التي تستهدف النساء وأنصار حقوق الإنسان (بلجيكا)

٢٤- مواصلة العمل من أجل تعزيز الميثاق الخاص بعمليات الاختفاء القسري للأشخاص (كولومبيا)

٢٥- إدخال فئة جريمة "الاختفاء القسري للأشخاص" في كيانات اتحادية أخرى، وكذلك آلية التعويض الكامل للضحايا وأعضاء أسرهم (أوروغواي)

٢٦- اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل ضمان التطبيق الفعّال للقانون الاتحادي لمنع التعذيب، والمعاقبة عليه (الجزائر، البرتغال)

٢٧- اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل منع/حظر استخدام التعذيب/سوء المعاملة (اليابان، أوزبكستان)؛ لا سيما من جانب قوات الأمن في السجون، وفقاً للملاحظات التي أبداها عدد من المقررين الخاصين (فرنسا)

٢٨- إجراء تحقيقات مناسبة التوقيت وفعّالة ومنزهة عن الغرض في المزاعم المتعلقة بالتعذيب، لمكافحة الإفلات من العقوبة في هذا المجال (فرنسا، اليابان)

٢٩- تحسين ظروف المعيشة في السجون (فرنسا)، ومواصلة استحداث التدابير لتحسين أوضاع السجون، وتدريب موظفي السجون (البرتغال)

٣٠- الحد من انتشار العقوبة البدنية للأطفال، وفقاً للحملة الدولية للمكسيك لمكافحة هذه الجرائم (بنغلاديش)، واتخاذ التدابير لضمان الحماية الكاملة للأطفال من العقاب البدني وغيره من ضروب العنف أو الاستغلال (السويد)

٣١- تناول مشكلات أطفال الشوارع عن طريق توفير حماية الدولة والتدريب المهني لهم (باكستان)

٣٢- اتخاذ التدابير لإدراج جريمة الاتجار في الأشخاص في مختلف أجزاء الاتحاد، وتقوية قاعدة الموارد لحماية الضحايا (بيلاروس)، وتشديد التدابير لحماية الضحايا وتقديم المساعدة لهم، مع التأكيد بوجه خاص على الأطفال الضحايا (الفلبين)

٣٣- مواصلة الجهود للقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال (بيلاروس)، ومكافحة الدعارة والمواد الإباحية، والاتجار بالأطفال والمراهقين لأغراض الاستغلال الجنسي (الجمهورية العربية السورية)

٣٤- تشجيع تنفيذ الإصلاحات في مجال الشرطة والسلطة القضائية (كندا)

٣٥- مواصلة إصلاحات الأمن العام والعدالة الجنائية (تركيا)، والتأكد من تنفيذها بسرعة، لضمان إجراء التحقيقات على نحو منتظم في انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن، وتقديم مرتكبي المخالفات إلى العدالة وتعويض الضحايا (النمسا)

٣٦- إعادة النظر في قانون العدالة العسكرية بحيث يتمشى على نحو أوثق مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان (آيرلندا)

٣٧- الاعتراف بمركزية حقوق الإنسان وحكم القانون في نهجها المتبع إزاء تحسين الأمن العام (نيوزيلندا)

٣٨- تأمين احترام حقوق المحتجزين (نيوزيلندا)

٣٩- تقييم استخدام "الإقامة الجبرية" (آيرلندا)

٤٠- تنفيذ الإصلاح القضائي بدون إبطاء لضمان إجراء تحقيقات شاملة في حالات التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري (بيرو) طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني في هذه العملية على نحو كافٍ (إيطاليا)

٤١- مواصلة العمل نحو إضفاء طابع مهني كامل على النظام القضائي وتحديثه في جميع المجالات، بما في ذلك إنفاذ القانون وإقامة العدل (فلسطين)

٤٢- تخصيص موارد مالية وبشرية كافية من أجل تنفيذ النظام الجديد للأمن العام والعدالة الجنائية، بما في ذلك توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية، وتدريب المحامين والقضاة (شيلي)، وتخصيص موارد كافية لنظم العدالة الجنائية والسجون من أجل تخفيف تراكم إصدار الأحكام (آيرلندا)

٤٣- إجراء تحقيقات كاملة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر من القوات العسكرية وقوات الأمن، بما في ذلك اعتماد توصيات صادرة عن اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان (كندا)

٤٤- إجراء تحقيقات شاملة في المخالفات وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب القائمين على إنفاذ القانون في السجون، وتأمين توقيع العقوبة على مرتكبيها (البرتغال)؛ التحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان لا سيما فيما يتعلق بالأشخاص الذين جرى توقيفهم أثناء عمليات الشرطة، وضمان إحالة مرتكبيها إلى العدالة ومعاقبتهم (أوزبكستان)

٤٥- مكافحة الإفلات من العقوبة، باعتبارها إحدى الأولويات الحكومية (بلجيكا)، وبذل جهود متضافرة للتصدي لهذه المشكلة على المستوى الوطني (المملكة المتحدة)

٤٦- التحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القائمين على إنفاذ القانون في مختلف أنحاء البلاد ومكافحة الإفلات من العقاب في هذه الحالات (كوبا)؛ التصدي بحزم لمزاعم الإفراط في استخدام القوة والتعذيب من جانب هيئات إنفاذ القانون، من أجل إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب (بنغلاديش)؛ التحقيق في الحالات المزعومة للتعذيب وغيرها من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الشرطة والقوات العسكرية وأفراد الأمن، ووضع نهاية لمناخ الإفلات من العقاب (أذربيجان)؛ وبذل جهود حثيثة لوقف التعذيب وسوء المعاملة، والقضاء على الإفلات من العقاب عن مثل هذه الأعمال، والتأكد من تقديم مرتكبي المخالفات المزعومين إلى العدالة (الدانمرك)

٤٧- اتخاذ تدابير حازمة للقضاء على الفساد والإفلات من العقاب في الهيئات القضائية والأمنية والتنفيذية (باكستان)؛ ومضاعفة الجهود من اجل مكافحة الفساد على المستويات كافة (كوبا)؛ وتعزيز التدابير المناهضة للفساد وتجاوزات الشرطة (إيطاليا)؛ ومواصلة وضع وتنفيذ سياسة فعَّالة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد (بيلاروس)

٤٨- اعتماد التدابير الضرورية للقضاء على الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما تلك التي تمس النساء والسكان الأصليين (بوليفيا) والصحفيين (السويد)

٤٩- ينبغي عند تناول مسائل الإفلات من العقاب إيلاء أولوية لحقوق الإنسان المتعلقة بالسكان الأصليين، وتحسين إمكانات حصولهم على حقوقهم العادلة، بما في ذلك دعم الدفاع العام عن هؤلاء السكان وتحسين خدمات الترجمة (فنلندا)

٥٠- مكافحة الجريمة المنظمة من خلال سياسات فعَّالة (تركيا)؛ ودعم سياسات الحكومة واستراتيجياتها لمكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي، وتبادلها مع بلدان المنطقة، ومواصلة حلقات العمل لتقاسم الخبرات من أجل نقل المعرفة في نظم الأمن العام والعدالة الجنائية (هندوراس)

٥١- إدراج جوانب حقوق الإنسان في جميع البرامج التدريبية، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع وحدات الشرطة (إيطاليا)؛ تأمين التدريب الملائم لأفراد

القوات المسلحة والشرطة والعاملين بالسجون والمحاكم في مجال حقوق الإنسان (سويسرا)

٥٢- الاعتراف علانية بالدور الهام للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المكسيك (المملكة المتحدة)

٥٣- دعوة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حرية الصحافة إلى حوار بناء عن السبل التي يمكن للمكسيك انتهاجها لوقف العنف الذي يتعرض له الصحفيون، وتأمين حرية الصحافة (النرويج)

٥٤- دعم حقوق الصحفيين ووسائل الإعلام الحرة؛ وينبغي للدولة وهيئات الحكم المحلي أن تضطلع بمسؤولياتها لحماية حرية وسائل الإعلام (ألمانيا)

٥٥- إجراء إصلاحات قانونية لتأمين انفتاح وشفافية وسائل الإعلام في البلد (الاتحاد الروسي)؛ واستعراض التشريعات التي تحكم الإذاعة والتلفزة والاتصال، ومتابعة تنفيذ حكم المحكمة العليا بشأن إقامة إطار قانوني جديد يساعد على التنوع في مجال وسائل الإعلام (هولندا)

٥٦- اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمواجهة العنف الذي يطال الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام (المملكة المتحدة)؛ وتقديم مزيد من الضمانات لهم (بيرو)؛ وضمان سلامتهم وأمنهم (بنغلاديش، الدانمرك، بيرو) أثناء أدائهم لواجباتهم المهنية (بنغلاديش) لا سيما أولئك الذين يضطلعون بتحقيقات في حالات تهريب المخدرات والفساد (بيرو) والإبلاغ عنها (بيرو)

٥٧- تهيئة إطار قانوني ملائم يتيح للمدعي الخاص المعني بالجرائم التي يتعرض لها الصحفيون، صلاحيات كافية واستقلال أكبر في إجراء التحقيقات وتوجيه الاتهام لمرتكبي الجرائم (هولندا)

٥٨- التحقيق في حالات الهجمات/العنف والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون وأنصار حقوق الإنسان (أذربيجان، ألمانيا) من أجل تقديم الفاعلين إلى العدالة (ألمانيا)؛ وبذل الجهود لضمان تحويل التحقيق في الهجمات على المطالبين بحرية التعبير إلى قضية اتحادية (الدانمرك)

٥٩- ضمان التحقيق والمقاضاة بطريقة فعَّالة في الجرائم والانتهاكات التي تستهدف أنصار حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين؛ ومعاقبة المسؤولين عنها، والاستجابة السريعة للشكاوى بشأن عمليات التهديد والتحرش والتخويف التي يتعرض لها أنصار حقوق الإنسان والصحفيون والمحامون، واتخاذ تدابير كافية لحمايتهم وتأمينهم (النرويج)

٦٠- زيادة فعالية "التدابير الاحتياطية" لحماية أنصار حقوق الإنسان (ألمانيا)، عن طريق اعتماد استراتيجيات وقائية فعَّالة وشاملة، على الصعيدين المركزي والمحلي، لمنع الهجمات وحماية حياة أنصار حقوق الإنسان والصحفيين وسلامتهم البدنية، وضمان دعم هذه البرامج بالتزام سياسي قوي وتوفير موارد كافية لها (النرويج)

٦١- اتخاذ التدابير لضمان حرية تنظيم المظاهرات وحماية المتظاهرين (فرنسا)

٦٢- مواصلة دعم البرامج الرامية إلى دعم النمو وتوفير فرص العمل (كندا)

٦٣- مواصلة تعزيز ظروف عمل العمال الزراعيين المؤقتين، وتقوية عمل هيئات التفتيش على العاملين (غواتيمالا)

٦٤- اتخاذ تدابير أكثر نجاعة لسد الثغرات في العمالة والأجور، وزيادة معدلات التحاق أطفال السكان الأصليين بالمدارس، واستعراض نظام العدالة (اليابان)

٦٥- مكافحة الفقر المدقع (الجزائر، هندوراس)، ومواصلة الجهود لاستئصال شأفته (الجزائر، القاصد الرسولي، هندوراس)

٦٦- تعزيز الجهود/البرامج لمكافحة الفقر (البرازيل، كندا) وتخصيص المزيد من الموارد المالية للقضاء عليه، لا سيما في المناطق الريفية (أذربيجان)

٦٧- إيلاء عناية خاصة لأوضاع السكان الأصليين في برامج استراتيجيات الحد من الفقر والقضاء عليه (الجزائر، أذربيجان، الفلبين) واتخاذ التدابير لتخفيف وطأة الفقر المدقع الذي يعانونه (هندوراس)

٦٨- بذل المزيد من الجهود وتخصيص موارد إضافية لتخفيض المعدلات المرتفعة للوفيات وسوء التغذية، لا سيما في المناطق الريفية وبين السكان الأصليين (أذربيجان)

٦٩- مواصلة توسيع وتدعيم نظام الرعاية الصحية الأولية، وتحسين نوعية هذه الخدمات (هندوراس)؛ وتعزيز الجهود لتخفيض عدد الوفيات النفاسية وذلك من خلال تدريب القابلات وإنشاء المزيد من مستوصفات التوليد (القاصد الرسولي)، مع إيلاء عناية خاصة للنساء من السكان الأصليين والسكان الأصليين عامة (القاصد الرسولي، هندوراس)

٧٠- مواصلة الجهود واتخاذ خطوات إضافية لدعم البرنامج الوطني لتأمين الحق في الغذاء (فييت نام)، وفي الصحة (المملكة العربية السعودية، فييت نام)،

وفي التعليم (المملكة العربية السعودية) لا سيما للفئات الضعيفة التي تعاني الفقر المدقع، بما في ذلك السكان الأصليون (فييت نام)

٧١- التنفيذ الكامل لبرنامج دعم وتوفير الأغذية الريفية، وبرنامج الألبان الشعبية، وبرنامج الأغذية الإضافية من أجل حياة أفضل، والاستراتيجية الشاملة للمعونة الغذائية، بغية تلبية المتطلبات الغذائية لأضعف فئات المجتمع (ماليزيا)

٧٢- مواصلة الجهود الرامية إلى توفير تمويل كاف للإسكان لصالح فئات السكان الأشد فقراً (ماليزيا).

٧٣- تأمين حصول الأطفال على التعليم، لا سيما الأطفال المهاجرين وأطفال السكان الأصليين، واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة إقصائهم عن النظام التعليمي (الجزائر)

٧٤- السعي لتحسين التحاق البنات بالمدارس الابتدائية والثانوية (الفلبين)

٧٥- زيادة الجهود لتحسين النظام كله فيما يتعلق بالسكان الأصليين (أذربيجان)؛ ومواصلة الجهود بلا كلل لبناء ديمقراطية شاملة حقاً من خلال الاعتراف الكامل بحقوق السكان الأصليين (بنما)؛ واتخاذ التدابير لعلاج تهميش السكان الأصليين والمهاجرين، بما يتمشى مع الدور الرئيسي التي تضطلع به المكسيك على الصعيد الدولي (بنغلاديش)

٧٦- مواصلة تناول التوصيات التي أعدها المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين (غواتيمالا)، ودعوة المقررين الخاصين ذوي الصلة لزيارة المكسيك وإعداد التوصيات اللازمة لتحسين مصير الجماعات الأصلية، طبقاً لالتزامات المكسيك والصكوك الدولية ذات الصلة (باكستان)

٧٧- اعتماد تشريعات ملائمة وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق السكان الأصليين (الأرجنتين)؛ واتخاذ التدابير الملائمة لتأمين حقوق السكان الأصليين/الجماعات المهمشة الأخرى المتأثرة بالمشروعات الاقتصادية أو الإنمائية المخطط لها، في أن تستشار على نحو كاف وعادل (بوليفيا، الدانمرك) وفقاً للالتزامات الناشئة عن المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، والتي تتعلق بالشعوب الأصلية والقبلية (بوليفيا)

٧٨- تعزيز الجهود على المستوى الاتحادي لإذكاء الوعي بحقوق السكان الأصليين ولغاتهم وعاداتهم، من خلال تقديم المشورة والتدريب

للعسكريين والموظفين المحليين، بما في ذلك الشرطة والسلطة القضائية وأعضاء الجماعة القانونية، لا سيما في المناطق الريفية (نيوزيلندا)

٧٩- التأمين الكامل لحقوق المهاجرين على أراضيها من خلال سن التشريعات وتوفير التدريب للموظفين المعنيين (باكستان)

٨٠- إعطاء أولوية للتوصيات التي أعدها المقرر الخاص المعني بحقوق اللاجئين (غواتيمالا)

٨١- اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم، لا سيما من خلال توفير العدالة لهم (أوزبكستان)، وإتاحة وسائل فعالة للطعن أمام هيئة مختصة لحماية حقوقهم (غواتيمالا)؛ ومقاضاة الموظفين المدنيين المسؤولين عن إساءة معاملتهم وارتكاب مخالفات بحقهم (غواتيمالا)

٨٢- استحداث عملية فعَّالة وشاملة لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل (النرويج)؛ وزيادة الحوار والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني في تصميم تدابير المتابعة وتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل نحو تقوية تأثير سياسات حقوق الإنسان، كما وردت في القرار ١/٥ الصادر عن المجلس (بنما)

٨٣- توزيع التقرير المقدم إلى الحكومة المكسيكية، بالإضافة إلى الملاحظات والتوصيات النهائية الناتجة عن الاستعراض الدوري الشامل، على الصعيد الوطني (هندوراس).

٩٤- ستنظر المكسيك في التوصيات التالية وستقدم استجابات لها في الوقت المناسب. وستدرج استجابة المكسيك لهذه التوصيات في تقرير النتائج المعتمد من مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية عشرة:

١- وضع تعريف للجريمة المنظمة طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للجريمة المنظمة العابرة للأوطان

٢- إلغاء ممارسة "الإقامة الجبرية" (نيوزيلندا، سويسرا) بأسرع ما يمكن (نيوزيلندا)

٣- تأمين أسبقية النظام القانوني المدني على عملية القضاء العسكري في مختلف أنحاء البلد (بنغلاديش)

٤- توسيع نطاق اختصاص المحاكم المدنية في الحالات التي تتضمن انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب العسكريين (آيرلندا)

٥- متابعة توصيات اللجنة المناهضة للتعذيب، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لتمكين المحاكم المدنية من النظر في انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما ضروب التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يرتكبها العسكريون، حتى وإن كان يزعم أنها ترتبط بدواعي الخدمة (البرتغال)

٦- منح اختصاص لسلطاتها/محاكمها المدنية بشأن الأفعال/انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أعضاء القوات المسلحة أثناء أدائهم لمهام إنفاذ القانون (جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي)؛ وإذا كان تدخل العسكريين في مكافحة الجريمة المنظمة ضرورياً، فلا بد من أن يقترن هذا التوسع في دور العسكريين بتدابير لتعزيز حماية حقوق الإنسان تحقيقاً للتوازن (جمهورية كوريا)

٧- استعراض الأحكام القانونية ذات الصلة لكي يتسنى إحالة جميع المخالفات التي ترتكبها القوات المسلحة في مجال حقوق الإنسان إلى المحاكم المدنية (بيرو، أوروغواي)

٨- إعادة إنشاء مكتب المقرر الخاص المعني بالحركات السياسية والاجتماعية السابقة أو إنشاء مكتب مماثل، وسيكون هذا الإجراء بمثابة إشارة قوية نحو مكافحة الإفلات من العقاب من اجل الضحايا وعائلاتهم (بلجيكا).

٩٥- تعبِّر جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير عن موقف الدولة (الدول) المقدِّمة و/أو الدولة التي جرى استعراض أوضاعها. ولا يجوز اعتبارها مؤيدة من الفريق العامل كله.

ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٩٦- لتدعيم سيادة القانون بمؤسسات أمن وعدالة قادرة على حماية حقوق الإنسان على نحو فعال، وللتغلب على التفاوتات الاجتماعية، تلتزم المكسيك باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في إطار البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وستعمل المكسيك أيضا في إطار الاتفاق المبرم مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك على تعزيز تنفيذ التوصيات.

٩٧- وستتابع المكسيك تنفيذ التوصيات، مع تحقيق المشاركة الكاملة للمجتمع المدني والمؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان في هذا الصدد، عن طريق لجنة السياسات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Mexico was headed by H.E. Sr. Fernando Gómez-Mont, Minister of Interior, and composed of 28 members:

H.E. Sr. Fernando Gómez-Mont, Secretario de Gobernación;

Sr. Juan Manuel Gómez Robledo, Embajador, Subsecretario para Asuntos Multilaterales y Derechos Humanos, Secretaría de Relaciones Exteriores;

Sr. Luis Alfonso De Alba, Embajador, Representante Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sr. Gustavo Merino, Subsecretario de Prospectiva, Planeacion y Evaluacion, Secretaria de Desarrollo Social;

Sra. Ma. Cecilia Landerreche, Titular del DIF Nacional, Sistema Nacional para el Desarrollo Integral de la Familia;

Sra. María del Rocío García, Presidenta del INMUJERES, Instituto Nacional de las Mujeres;

Sra. Mabel Gómez Oliver, Embajadora, Representante Permanente Alterna ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sra. Sigrid Arzt, Secretaria Técnica, Consejo de Seguridad Nacional;

Gral. Bgda. J.M. Jaime Antonio López Portillo, Director General de Derechos Humanos Secretaría de la Defensa Nacional;

Sr. José Luis Chávez, General de Brigada de Justicia Militar, Procurador General de Justicia Militar, Secretaría de la Defensa Nacional;

Sr. Alejandro Poiré, Coordinador de Asesores del Secretario de Gobernación Secretaría de Gobernación;

Sr. Alejandro Negrín, Ministro, Director General de Derechos Humanos y Democracia, Secretaría de Relaciones Exteriores;

Sr. Pascual Moreno, Director General de Atención a Recomendaciones y Amigables Conciliaciones en Derechos Humanos, Procuraduría General de la República;

Sr. Víctor Hugo Pérez, Director General de Derechos Humanos Secretaría de Seguridad Pública;

Sra. Ludka De Gortari, Directora General de Evaluación y Control de la Unidad de Planeación y Consulta Comisión Nacional para el Desarrollo de los Pueblos Indígenas;

Sra. Tania Esparza, Directora General en la Oficina del C. Secretario de Secretaria de Gobernacion;

Sr. José Antonio Guevara, Ministro, Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sra. Judith Arrieta, Consejera, Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sr. Miguel Malfavón, Consejero Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sr. Pablo Navarrete, Director de Asuntos Internacionales Instituto Nacional de las Mujeres;

Sra. Mariana Olivera, Segundo Secretario, Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sra. Ma. Victoria Romero, Segunda Secretaria, Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sr. Salvador Tinajero, Tercer Secretario, Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sr. Gustavo Torres, Asesor, Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sra. Gracia Pérez, Asesora, Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra;

Sra. Omeheira López, Presidenta de la Comisión de Derechos Humanos Cámara de Diputados;

Sra. Alliet Bautista, Secretaria Técnica Comisión de Derechos Humanos Cámara de Diputados;

Cristina Hárdaga, Asesora en Derechos Humanos,Cámara de Diputados.